الأمم المتحدة E

Distr.
GENERAL

E/C.10/1994/3
11 March 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية
الدورة العشرون
جنيف، ٢ - ١١ أيار/مايو ١٩٩٤
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

الشركات عبر الوطنية في الاقتصاد العالمي والاتجاهات السائدة في الاستثمار المباشر الأجنبي، ولا سيما في البلدان النامية، بما في ذلك الترابط بين الاستثمار والتجارة والتكنولوجيا والتنمية

الشركات عبر الوطنية والعمالة

تقرير من أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

موجز

تعتبر الشركات عبر الوطنية من أكبر أصحاب الأعمال في الاقتصاد العالمي. وبالإضافة الى توليدها لأكثر من ٧٠ مليون فرصة عمل بصورة مباشرة على النطاق العالمي، فإنها تسهم إسهاما كبيرا في توفير فرص العمل بصورة غير مباشرة من خلال مجموعة متنوعة من الروابط. وبالرغم من أن ما يوجد في البلدان النامية من العمالة المباشرة في الشركات عبر الوطنية لا يزيد إلا قليلا عن العُشر، فإن هذه العمالة ما برحت تتزايد ومن المرجح أن يتسع نطاقها أكثر من ذلك، بالنظر الى الاتجاه الصعودي الأخير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى البلدان النامية. وقد حققت البلدان النامية التي اجتذبت استثمارات كبيرة فوائد ملموسة من حيث توليد فرص عمل بصورة مباشرة وغير مباشرة بسبب الأنشطة التي ترى الشركات عبر الوطنية أن توطينها في تلك البلدان مربحا. وعلاوة على ذلك، فإن الشركات عبر الوطنية تتوفر لها إمكانات كبيرة ومتزايدة لممارسة تأثير إيجابي على أسواق العمل وأوضاع العمل في بلدان الموطن والبلدان المضيفة، وإن كانت هناك كذلك بعض المجالات التي تبعث على القلق فيما يتعلق ببعض جوانب الأثر النوعي لأنشطة بعض الشركات عبر الوطنية. والاتجاه المتزايد نحو تحويل الشركات الى شركات عبر وطنية وظهور استراتيجيات للشركات أكثر تعقيدا تؤدي الى تكامل الانتاج الدولي، هذان العاملان لهما آثار كبيرة على كمية ونوعية ما تولده الشركات عبر الوطنية من وظائف وأماكن توافر هذه الوظائف. وهذه الآثار تستحق الاهتمام من جانب مقرري السياسات في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء.

* E/C.10/1994/1.

20/04/94 190494 150494 94-12739

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
مقدمة		١ - ٨	٤
أولا -	الشركات عبر الوطنية والعمالة: لمحة عامة مفاهيمية	٩ - ٢٠	٦
	ألف - نطاق الآثار على العمالة	٩ - ١١	٦
	باء - ربط استراتيجيات الشركات بالآثار على العمالة	١٢-٢٠	٨
ثانيا -	آثار الاستثمار المباشر الأجنبي والانتاج الدولي المتكامل على العمالة	٢١-٥٧	١٧
	ألف - توليد العمالة المباشرة وغير المباشرة	٢١-٤٠	١٧
	باء - نوعية العمالة	٤١-٥٠	٣٧
	جيم - الانتاج الدولي المتكامل وكمية الوظائف ونوعيتها وتوزيعها المكاني	٥١-٥٧	٤٢
ثالثا -	الترابط المتزايد لأسواق العمل	٥٨-٦٣	٤٦
رابعا -	الاستنتاجات	٦٤-٧٥	٤٨

الجداول

١ -	طائفة الآثار المحتملة للاستثمار المباشر الأجنبي على كمية ونوعية وموقع العمالة	٩
٢ -	تطور استراتيجيات وهياكل الشركات عبر الوطنية	١١
٣ -	علاقة استراتيجيات الشركات بالآثار على العمالة	١٥
٤ -	أموال للاستثمار المباشر الأجنبي العالمية والعمالة المقدرة في الشركات عبر الوطنية في الأعوام ١٩٧٥ و ١٩٨٥ و ١٩٩٠ و ١٩٩٢	١٩
٥ -	الأموال الخارجية والداخلية للاستثمار المباشر الأجنبي والعمالة المتصلة بالاستثمار المباشر الأجنبي، بلدان متقدمة النمو، مختارة، ١٩٩٠	٢١
٦ -	بلدان موطن وبلدان مضيفة مختارة: العمالة في الفروع الخارجية، الاجمالي وفي قطاع الصناعة التحويلية، في سنوات مختارة	٢٢

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
٧ -	توزيع جملة الأصول الرأسمالية والعمالة في الفروع الخارجية للشركات عبر الوطنية التي توجد مقارها في الولايات المتحدة حسب الصناعة، في الأعوام ١٩٨٢ و ١٩٨٩ و ١٩٩١	٢٣
٨ -	معدل التغير في العمالة في الفروع الخارجية، بلدان متقدمة النمو مختارة حسب المنطقة المضيفة	٢٤
٩ -	بلدان الموطن/بلدان مضيفة مختارة: نصيب العمالة في الفروع الخارجية من مجموع العمالة في قطاع الصناعة التحويلية	٢٦
١٠ -	أعداد العاملين في الشركات التابعة الأجنبية، حسب البلد النامي المضيف/المنطقة: جميع القطاعات والصناعة التحويلية، وآخر سنة متاحة	٢٧
١١ -	العمالة في مناطق تجهيز الصادرات وسائر المناطق الخاصة بالبلدان/الأقاليم النامية، لعام ١٩٩٠ (أو لآخر عام متاح)	٣٠
١٢ -	الآثار غير المباشرة لما تولده الشركات عبر الوطنية من عمالة في البلدان المضيفة	٣٦
١٣ -	أجر الساعة والرقم القياسي لمتوسط التكلفة في صناعة الملابس الدولية، ١٩٨٧-١٩٩٢	٣٩

الأشكال

١ -	صناعة الالكترونيات المكسيكية: الانتاجية والأجور بالمقارنة بمستويات الولايات المتحدة، سنوات مختارة، ١٩٧٥-١٩٨٤ . . .	٤٥

الإطارات

١ -	الاستثمار المباشر الأجنبي الياباني في صناعة السيارات بالولايات المتحدة: مثال لتشعب آثار العمالة	١٠
٢ -	مسألة الإغراق الاجتماعي	٤٩

مقدمة

١ - طلبت اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في دورتها التاسعة عشرة، الى الأمين العام أن يعد تقارير لإجراء مناقشة عامة بشأن دور الشركات عبر الوطنية في الاقتصاد العالمي والاتجاهات ذات الصلة (انظر E/1993/30، الفصل الثاني، الفقرة ١٩). وقد قام بإعداد هذا التقرير عن الشركات عبر الوطنية والعمالة البرنامج المتعلق بالشركات عبر الوطنية، بالتعاون مع المعهد الدولي للدراسات العمالية وفرع المؤسسات المتعددة الجنسيات بمنظمة العمل الدولية، استجابة لذلك الطلب.

٢ - وقد أدى الارتفاع الأخير في معدل البطالة في عدد من البلدان في إطار تزايد عولمة النشاط الاقتصادي الى تركيز انتباه مقرري السياسات على القضايا المتصلة بالعمالة. وتشعر البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء بالقلق إزاء أوضاع العمالة فيها، وإن كانت طبيعة المشكلة والعوامل التي تنطوي عليها تختلف اختلافا كبيرا في كلا المجموعتين من البلدان.

٣ - والى حد كبير، تعكس معدلات البطالة المرتفعة الحالية في البلدان المتقدمة النمو تقلبات دورية في مستوى النشاط الاقتصادي. إلا أنها تعكس أيضا مشاكل التكيف الهيكلي الطويلة الأجل المتصلة بضعف النمو الاقتصادي وسرعة التغير التكنولوجي (بما في ذلك التحول نحو تكنولوجيات الاستخدام الأقل كثافة لليد العاملة)، وتحول المواقف التنافسية للبلدان في أسواق العالم. واستجابة لهذه العوامل، اتخذت الصناعات والشركات في البلدان المتقدمة النمو عددا من الخطوات يشار اليها بصفة عامة بـ "إعادة التشكيل". وعلى العموم، انطوت عملية إعادة التشكيل على تقليص اليد العاملة أو الاستغناء عنها. وعلاوة على ذلك، تم على مدى الزمن في بعض الصناعات نقل النشاط الانتاجي على نطاق كبير بسبب تغير أنماط التكلفة المقارنة، مما أدى الى انتشار حالات إغلاق المصانع على نطاق واسع. وقد أثارت حالات الفصل الكبير، التي انطوت أحيانا على إغلاق مصانع في موقع معين لكي تفتح في موقع مختلف، قلقا خاصا، ولا سيما من وجهة نظر العمال. وتتبدى العوامل الهيكلية الأساسية في أنه حتى بعد خمس سنوات من النمو الاقتصادي المضطرد، الذي غذته جزئيا خطط إنشاء سوق وحيدة في أوروبا، ما زالت البطالة في عام ١٩٩١ في الجماعة الأوروبية ١٢ مليون شخص أو ٨ في المائة من القوى العاملة في الجماعة، مع ارتفاع هذه الأرقام مرة أخرى الى ١٧ مليون شخص أو ١١ في المائة من القوى العاملة بنهاية عام ١٩٩٣[1]. وفي البلدان المتقدمة النمو إذا أخذت ككل، ظل معدل البطالة أعلى من ٦ في المائة طوال فترة الثمانينات، مع وجود أكثر من ٣٠ مليون شخص بلا عمل في عام ١٩٩١. وعجز البلدان عن التصدي بصورة كاملة للمشاكل الهيكلية الطويلة الأجل السالفة الذكر عن طريق السياسات الاقتصادية الكلية ومؤسسات أسواق العمل التي أدت مهمتها على نحو جيد في وقت سابق خلال فترة النمو السريع يفسر جزئيا التركيز الحالي على هذه القضية.

٤ - وفي البلدان النامية، كثيرا ما تتميز الحالة بارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة بصورة مزمنة، تعكس الفقر وانخفاض معدلات التنمية بسبب قيود رأس المال المادي والبشري وانخفاض القدرات التكنولوجية، التي يضاعف من أثرها في كثير من الأحوال ارتفاع معدلات النمو السكاني. ومعدلات البطالة

غير المحددة تعطي صورة ناقصة للغاية للموقف في البلدان النامية، ولكن حتى هذه المعدلات تعتبر مرتفعة: ففي افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على سبيل المثال، كانت معدلات البطالة في جميع البلدان تتكون من رقمين خلال فترة منتصف السبعينات الى عام ١٩٩٢. وفي آسيا، تجاوزت معدلات البطالة ١٥ في المائة في بلدان مثل الهند وباكستان، بالرغم من وجود معدلات نمو لا بأس بها للناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة؛ وفي امريكا اللاتينية، كان معدل البطالة في المناطق الحضرية أعلى من ٨ في المائة. وتميزت بلدان شرق آسيا وحدها بانخفاض معدلات البطالة، أقل من ٣ في المائة، خلال الفترة السالفة الذكر[٢]. وبصفة عامة، كانت معدلات النمو في العمالة أدنى كثيرا من معدلات نمو الناتج. ومن ثم، ما زالت معظم البلدان النامية مهتمة بتحقيق معدل نمو أسرع في فرص العمل المدرة للدخل، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في الرفاه الاقتصادي وأن يعزز الدور الاجتماعي والسياسي للمستفيدين من الوظائف الجديدة.

٥ - وينصب التركيز في هذا التقرير على جانب واحد معين لحالة العمالة نال اهتماما خاصا في سياق تنامي الطابع العالمي للنشاط الاقتصادي في العالم - وهو الدور الذي تصطلع به الشركات عبر الوطنية في توليد فرص العمل أو إزاحتها أو نقلها من خلال أنشطتها الانتاجية الدولية. وفي الواقع، فإن الشركات عبر الوطنية هي من كبريات أصحاب الأعمال ومصدر هام لرؤوس الأموال والتكنولوجيا والمعارف التنظيمية لكل من الاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات النامية. وباستطاعة هذه الشركات أن تستفيد من كبر حجم الموارد وهي تمثل حجما كبيرا من الاستثمارات والأنشطة المضيفة للقيمة على النطاق العالمي. وفي الواقع، فإن نحو ثلث ناتج القطاع الخاص في العالم يمكن أن يخضع للإنتاج الدولي المتكامل تحت إدارة الشركات عبر الوطنية[٣]. وهي بهذا الوضع تؤدي دورا مهما عن طريق توليد فرص العمالة في عملياتها، والأهم من ذلك، عن طريق تنشيط العمالة في المؤسسات ذات الصلة وعن طريق ما تحدثه من آثار حفازة على مؤسسات البلدان المضيفة.

٦ - وعموما، يقدر أن الشركات عبر الوطنية تشكل مباشرة ما مجموعه أكثر من ٧٢ مليون فرصة عمل على النطاق العالمي، ٦٠ في المائة منها تقريبا في الشركات الأم التي يوجد مقرها أساسا في البلدان المتقدمة النمو، و ٤٠ في المائة في شركاتها التابعة الأجنبية. ومن هذا المجموع، يستخدم مباشرة في الشركات التابعة الأجنبية في البلدان النامية نحو ١٢ مليون شخص. وبالرغم من أن هذه العمالة تشكل نسبة ضئيلة من القوى العاملة في العالم، ٢ الى ٣ في المائة، فإن إجمالي العمالة في الشركات عبر الوطنية يشكل نحو خمس العمالة المدفوعة الأجر في الأنشطة غير الزراعية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وعلاوة على ذلك، فإن العاملين في الشركات عبر الوطنية ينتمون الى القوى العاملة الأساسية في الأنشطة الحديثة المتقدمة تكنولوجيا في الصناعات التحويلية والخدمات[٤]. وبالإضافة الى ما تولده الشركات عبر الوطنية من عمالة مباشرة فإنها تولد بصورة غير مباشرة فرصا كثيرة للعمل عن طريق مجموعة من الروابط مع المقاولين من الباطن، والموردين، والمؤسسات الأخرى في بلدان الموطن والبلدان المضيفة. وتشير التقديرات الى أن ما لا يقل عن فرصة أو فرصتي عمل تتولد بصورة غير مباشرة لكل عامل تستخدمه الشركات التابعة الأجنبية. ومن ثم، فإن التقدير المتحفظ للعدد الكلي للوظائف المرتبطة بالشركات عبر الوطنية هو ١٥٠ مليون وظيفة في بداية التسعينات. وقد تكون الآثار النوعية والآثار العرضية الأخرى المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر أهم من مجرد عدد الوظائف، بما في ذلك الآثار المتعلقة بنوعية القوى

العاملة. كما يتأثر توزيع الوظائف في البلدان والمناطق بالخيارات الموقعية للشركات عبر الوطنية. وبالرغم من أن الجزء الأكبر من استثمارات هذه الشركات وانتاجها وعمالتها يقع في نطاق بلدان مواطنها، فإنها تساعد من خلال شبكاتها الجغرافية الممتدة في تنظيم تقسيم العمل على الصعيد الدولي وتمارس تأثيرا معينا على الأنماط الوطنية للنشاط الصناعي وبالتالي على العمالة في بلدان الموطن والبلدان المضيفة.

٧ - ويدرس هذا التقرير دور الشركات عبر الوطنية في إطار يأخذ بعين الاعتبار الآثار الكمية والنوعية والموقعية الممكنة للشركات عبر الوطنية على العمالة في بلدان الموطن والبلدان المضيفة ويحاول أن يربط بين هذه الآثار والاستراتيجيات الناشئة للشركات عبر الوطنية. وبصورة أكثر تحديدا، فإنه يدرس الاتجاهات الحديثة في العمالة التي تستخدمها الشركات عبر الوطنية، والآثار غير المباشرة والنوعية المتعلقة بالعمالة لأنشطة الشركات عبر الوطنية، فضلا عن العوامل الأساسية المتعلقة بذلك. وثمة ملاحظة رئيسية في هذا التقرير مفادها أن التحول الأخير نحو استراتيجيات الإنتاج الدولي المتكامل وتزايد تعقد الروابط بين الشركات الأم والشركات التابعة لها المنتشرة جغرافيا يغيران الطرق التي تؤثر بها الشركات عبر الوطنية في توزيع العمل في المؤسسات التي تخضع لإدارتها. وما زالت الآثار الممكنة لهذا الاتجاه الجديد على سوق العمل غير مستكشفة الى حد كبير. ولكنها من المرجح أن تحظى باهتمام متزايد من جانب مقرري السياسة في المستقبل.

٨ - والتقرير مقسم الى ثلاثة فصول. ويجمل الفصل الأول نطاق الآثار الممكنة على العمالة ويحاول أن يربط بين أنماط معينة من العمالة والخيارات الاستراتيجية للشركات عبر الوطنية والمراحل الرئيسية الثلاث للتطور الاستراتيجي للشركات عبر الوطنية، أي من استراتيجية "الكيان الانفرادي" الى استراتيجية "التكامل البسيط" وأخيرا استراتيجية "التكامل العميق". ويستعرض الفصل الثاني البيانات المتاحة في محاولة لإعطاء لمحة تجريبية شاملة قدر الإمكان للاتجاهات الرئيسية السائدة في العمالة في الشركات عبر الوطنية من حيث كميتها ونوعيتها وتوزيعها الجغرافي، كما يلقي نظرة فاحصة على الآثار المحددة للعمالة على الاتجاهات نحو استراتيجيات التكامل العميق ونشوء نظام متكامل من الانتاج الدولي. ويدرس الفصل الثالث بعض آثار سوق العمل على ما يمكن أن ينشئه الانتاج الدولي المتكامل من ارتباطات عبر الحدود. وتستهدف المناقشة في هذا الفصل، برغم كونها مبدئية، الى تسليط الضوء على بعض التحديات التي من المرجح أن تواجه مقرري السياسة في البلدان الصناعية والمتقدمة النمو في المستقبل القريب. وتتضمن النتائج الواردة في الفصل الرابع بعض الملاحظات المتعلقة بما يترتب على الاتجاهات التي نوقشت في التقرير من آثار في السياسة العامة.

أولا - الشركات عبر الوطنية والعمالة: لمحة عامة مفاهيمية

ألف - نطاق الآثار على العمالة

٩ - يتوقف أثر الانتاج الدولي على العمالة على عدة عوامل. فالقطاع والصناعة المشمولان بالاستثمار هما، على سبيل المثال، أمران مهمان بالنظر الى أن بعض العمليات أكثر كثافة في استخدام اليد العاملة عن

غيرها. كما تتوقف الآثار على العمالة على ما اذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يحل محل القدرة الانتاجية المحلية، أو ما اذا كان يضيف الى الاستثمار الصافي. كما قد تختلف الآثار بمرور الزمن. وقد يحدث تقلص في العمالة في صناعة معينة في المراحل الأولى من الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف، مع تكيف الشركات المحلية للصدمة التنافسية للشركات التابعة الأجنبية؛ ولكن قد تتحسن الاحتمالات المتعلقة بالعمالة في وقت لاحق مع تكيف الشركات المحلية مع المنافسة الجديدة. كما يتحكم نوع الاستثمار (أو "كيفية دخوله") في نتائج سوق العمل: هل الاستثمار في ميدان جديد، ينطوي على إنشاء مصنع جديد واستخدام معدات وعمالة جديدة، أو هل هو اندماج أو استيلاء تظل فيه العمالة ثابتة ولكن كل ما في الأمر هو تغير الملكية الى ملكية أجنبية. وستكون الاستراتيجية التي يتبعها المستثمر الأجنبي عاملا مهما أيضا، كما يناقش أدناه بمزيد من التفصيل.

١٠ - وبالنسبة لأي اقتصاد وطني، تزداد المسألة تعقيدا نتيجة للحاجة الى التمييز بين الآثار المستقلة للاستثمار الداخل مقابل الاستثمار الخارج، وفيما يتعلق بكل منهما، بين الآثار المباشرة وغير المباشرة على العمالة. فإيجاد فرص للعمالة غير المباشرة عن طريق قيام إحدى الشركات التابعة الأجنبية بإنشاء روابط في اقتصاد مضيف يمكن، على سبيل المثال، أن تكون بنفس أهمية فرص العمل التي تنشئها الشركة التابعة بصورة مباشرة أو حتى أكثر أهمية منها. وعلى العكس من ذلك، اذا اعتمدت الشركة التابعة على الواردات أو أدخلت أنواع جديدة من ترتيبات التعاقد من الباطن، فإن الاستثمار المباشر الأجنبي يمكن أن يؤدي الى عملية إعادة تشكيل محلية تترتب عليها آثار غير مباشرة على العمالة في الصناعات المتصلة بالشركات التابعة الأجنبية من خلال الروابط الخلفية والأمامية. وباختصار، فإنه تترتب على آثار الانتاج الدولي على العمالة نتائج مباشرة وغير مباشرة وأبعاد ايجابية وسلبية، كثيرا ما تحدث في آن واحد، وبالنسبة لأي اقتصاد وطني، يلزم تقييمها لكل من الاستثمار الداخل والخارج.

١١ - ويوضح الجدول ١ نطاق النتائج الممكنة التي يمكن أن تتحقق من الاستثمار الداخلي والخارجي بالنسبة لأسواق العمل الوطنية. وهذه الآثار لا تنطبق فحسب على كمية العمالة، بل على نوعية الأعمال وموقعها أيضا. وبالطبع، فإن كلا من الخانات الواردة في المصفوفة في الجدول ١ ليست إلا إفادة جامدة وجزئية للآثار المحتملة للانتاج الدولي على سوق العمل. وهي لا تنبئ كثيرا عن الأثر النهائي للانتاج الدولي على أسواق العمل الوطنية حيث أن ذلك يتوقف على العوامل الاقتصادية الكلية ورد فعل الشركات في بلدان الموطن والبلدان المضيفة ازاء ما تحدثه أنشطة الشركات عبر الوطنية في الداخل والخارج من تغييرات في المنافسة والتخصص الصناعي. والكيفية التي قد تستجيب بها، على سبيل المثال، الشركات المحلية أو السياسات الوطنية أو أسواق العمل لأنماط معينة من الاستثمار الداخلي والخارجي - وبالتالي تغير النتائج المترتبة عليها - لا يمكن التنبؤ بها من أشكال مختلف الآثار الواردة في خانات الجدول ١. ويصور المربع ١ تعقد العوامل التي تحدد أثر الاستثمار المباشر الأجنبي على العمالة، وهو مستمد من خبرة الاستثمار المباشر الأجنبي الياباني في صناعة السيارات بالولايات المتحدة. وتؤدي استراتيجيات المنتجين الدوليين، هي وعوامل أخرى، دورا في تفسير هذه التفاعلات.

باء - ربط استراتيجيات الشركات بالآثار على العمالة

١٢ - ومن بين العوامل العديدة المرتبطة بالانتاج الدولي والتي تؤثر على العمالة، تؤثر استراتيجيات الشركات عبر الوطنية، بالصيغة التي تنعكس بها في نهاية المطاف على الهياكل التنظيمية، على كمية ونوعية وموقع الوظائف على نطاق عالمي. فالاستراتيجيات الرامية الى تنظيم انتاج السلع والخدمات عبر الحدود تنطوي على اختيارات بشأن موقع مختلف الأنشطة (بما في ذلك الأنشطة الوظيفية المتضمنة لسلسلة القيمة المضافة في الشركة) ودرجة التكامل بين شتى الكيانات الخاضعة لادارة الشركة. وقد تزايدت على مر الزمن طائفة الاستراتيجيات الممكنة فيما يتعلق بالنطاق الوظيفي للانتاج الدولي لتشمل استراتيجيات قائمة بذاتها واستراتيجيات التكامل البسيط واستراتيجيات التكامل المركب (الجدول ٢). فالاستراتيجيات القائمة بذاتها تشير الى إنشاء شركات تابعة أجنبية تعتبر الى حد بعيد تكرارا للشركة الأم، ولا تربط الشركة التابعة بالشركة الأم إلا صلات محدودة (عن طريق الملكية والتكنولوجيا، على سبيل المثال). وكما يتضح من الجدول ٢، فإن الاستراتيجيات القائمة بذاتها كثيرا ما اقترنت بسياسات بدائل الاستيراد في البلد المضيف، والتي بموجبها يحل انتاج الشركات التابعة محل الواردات في الأسواق المحلية التي تتمتع بحماية نسبية. وتنطوي استراتيجيات التكامل البسيط على إنشاء شركات تابعة، أو إمداد المتعاقدين من الباطن بموارد، للقيام بأنشطة محددة في الخارج، بينما تبقى أهم العمليات مستقرة في البلد الأصلي. وهذه الاستراتيجيات تحكمها عموما اعتبارات التكلفة المتصلة بمدخلات محددة من قبيل العمل مثلا، وكثيرا ما تشجعها سياسات البلدان المضيفة التي تعزز التصنيع الموجه للتصدير في إطار نظام للتجارة والاستثمار مفتوح نسبيا. أما استراتيجيات التكامل المركب (أو استراتيجيات الانتاج الدولي المتكامل) فتشير الى إنشاء شركات تابعة للقيام بمجموعة متنوعة من الوظائف المختلفة أو الأنشطة ذات القيمة المضافة في أنسب مكان من حيث مساهمته في السلسلة الاجمالية للقيمة المضافة في الشركة، فضلا عن تحقيق التنسيق الوثيق بين الشركات التابعة الموزعة جغرافيا في إطار شبكات عالمية للانتاج والتوزيع. وفي هذا الصدد تنطوي استراتيجيات الانتاج المتكامل على تدفقات كبيرة عابرة للحدود من شتى المدخلات والخدمات الداخلة في الانتاج داخل الشركة وتسمح بوفورات الحجم ووفورات التكاليف وزيادة فعالية الشركة برمتها. ومن حيث نطاقها الجغرافي، فإن الاستراتيجيات القائمة بذاتها هي استراتيجيات محلية متعددة الى حد كبير، أي أنها صممت أساسا لخدمة معينة في البلد المضيف، بينما تنطوي استراتيجيات التكامل البسيط والتكامل المركب على تنسيق لأنشطة الشركات عبر الوطنية على نسق اقليمي أو عالمي. وتتعايش الاستراتيجيات الثلاث كبدائل للشركات المستثمرة في الخارج، غير أن ثمة اتجاها لدى الشركات عبر الوطنية في العديد من الصناعات يميل إلى الأخذ باستراتيجيات تنطوي على تكامل أوثق لأنشطتها الوظيفية[٥].

الجدول ١ - طائفة الآثار المحتملة للاستثمار المباشر الأجنبي على كمية ونوعية وموقع العمالة

	الاستثمار المباشر الأجنبي الموجه نحو الداخل				الاستثمار المباشر الأجنبي الموجه نحو الخارج			
	مباشر		غير مباشر		مباشر		غير مباشر	
مجال التأثير	ايجابي	سلبي	ايجابي	سلبي	ايجابي	سلبي	ايجابي	سلبي
الكمية	يزيد من رأس المال الصافي ويطلق الوظائف بتوسيع الصناعة.	الاستثمار المباشر الأجنبي عن طريق الحيازة قد يؤدي الى الترشيد وفقدان الوظائف.	يقيم في الاقتصاد المحلي روابط تخلق الوظائف.	الاعتماد على الواردات أو تنحية الشركات القائمة قد يسؤدي السى فقدان الوظائف.	يطلق أو يصون الوظائف مباشرة أو بصورة غير مباشرة.	نقل أو "تصدير" الوظائف.	يطلق أو يصون الوظائف مباشرة أو بصورة غير مباشرة.	يتصل فقدان الوظائف بتلك الوظائف في الصناعات المنسوخة/الصناعات المخدومات محليا.
النوعية	يدفع أجورا أعلى ويوفر تدريبا أعلى.	يدخل ممارسات "أجنبية" غير مرغوبا فيها في الاستخدام والترقية مثلا.	اتباع "أفضل ممارسة" لتنظيم العمل في الشركات المحلية كقاعدة عرضية.	تآكل مستويات الأجور بسعي الشركات المحلية الى المنافسة.	الارتقاء بمستوى المهارات برفع قيمة الانتاج.	"التصدير" أو تخفيض الأجور للابقاء على الوظائف المحلية.	يعزز الصناعات الأكثر تطورا.	المضغوط النزولية على الأجور والمعايير للمنتقل في الموردين.
الموقع	يضيف وظائف جديدة وربما وظائف أفضل للمناطق ذات معدلات البطالة المرتفعة.	يضغط على المناطق المحضرة بصفة المكتفة أصلا وبالقسم الاختلالات الاقليمية.	يشجع هجرة الشركات الموردة الى المناطق التي يتوافر فيها عرض المد العاملة.	يتصل المنتجين من المجتمع المحلي غير المحليين مما يزيد من البطالة الاقليمية.	قد ترحل بعض الوظائف من المجتمع المحلي غير أنها قد تعوض بوظائف ذات مهارات عالية، مما يؤدي الى الارتفاء بمستوى الانتاج المحلي لسوق العمل.	قد يتأثر "تصدير" الوظائف من طرف سوق العمل الاقليمية/المحلية، في حلة تأثرها بالكساد فعلا.	يمكن أن يقابل فقدان الوظائف من فئة "الياقات الزرقاء" تزايد الطلب في سوق العمل المحلية نتيجة عن تسريح العمال قد يفضي الى نقصان في القيمة المضافة العالية والمرتبطة بالصادرات أو الانتاج الدولي.	إن استمرار ارتفاع الطلب في سوق العمل المحلية نتيجة عن تسريح العمال قد يفضي الى نقصان في أماكن العمالة في القطاع الأصلي.

المصدر: دكان كامبل، "استراتيجيات الشركات والانتاج الدولي وآثارها على الموارد البشرية" (جنيف، منظمة العمل الدولية) (طبعة مستنسخة).

المربع ١ - الاستثمار المباشر الأجنبي الياباني في صناعة السيارات
بالولايات المتحدة: مثال لتشعب آثار العمالة

لقد كان الاستثمار المباشر الأجنبي الياباني مثار نقاش عام اقترن بجملة أمور منها مسألة انعكاساته على سوق العمل. ففي صناعة السيارات، استنادا الى ما ذكره بعض المراقبين، نقل صناع السيارات اليابانيون التكنولوجيا والمهارات، ووفروا مزيدا من التدريب عما قدم صناع السيارات المحليون، ودفعوا أجورا أعلى، وضمنوا أمنا وظيفيا وزادوا إنتاجية العمل[أ]. غير أنه بالمقابل، انتقد آخرون الشركات التابعة اليابانية واصفين إياها بأنها مجرد مراكز أمامية للتجميع تتسبب في فقدان الوظائف في صناعة السيارات بالولايات المتحدة وتمارس ضغطا نزوليا على صافي الأجور[ب]. وتوحي هذه الآراء المتضاربة بأن الصورة الفعلية أكثر تعقيدا من تلك الصورة التي قدمها الطرفان أعلاه وتقدم توضيحا جيدا للطرق المختلفة التي يمكن بها أن تؤثر الشركات عبر الوطنية على العمالة.

وبالمقارنة مع الشركات الأجنبية الأخرى أظهرت الشركات عبر الوطنية اليابانية، بما فيها تلك العاملة في صناعة السيارات، ميلا أكبر لاستثمارات التأسيس، بدلا من حيازة الممتلكات مما أسفر عن آثار إيجابية مباشرة وغير مباشرة على العمالة. فمن ناحية، نظرا لأن أساليب تنظيم العمل والإنتاج اليابانية تتطلب لنفس المستوى من الناتج عمالة أقل مما يتطلبه منتجو السيارات المحليون، فإن امتيازهم من حيث التكلفة على المنتجين المحليين يفضي الى آثار سلبية غير مباشرة على العمالة لدى المنتجين المحليين.

وعلى غرار العديد من المستثمرين الجدد، في البداية، اعتمدت الشركات التابعة اليابانية اعتمادا كبيرا على قطع الغيار والمكونات الموردة عن طريق الاستيراد من اليابان، مما ولد آثارا إيجابية غير مباشرة ضئيلة على العمالة في الولايات المتحدة عن طريق الصلات المرتدة الى الموردين المحليين. غير أن صلات الإمداد المحلية بقطع الغيار والمكونات أقيمت بصورة متزايدة. وكثيرا ما ازدادت تلك الصلات عن طريق إنشاء شركات تابعة يابانية في صناعة مكونات السيارات بالولايات المتحدة، مقترنة بالتالي "بموجة ثانية" من خليط من الآثار المباشرة الإيجابية وغير المباشرة السلبية على العمالة كتلك التي اقترنت بشركات التجميع الختامي.

إن تنظيم العمل بمزيد من الكفاءة والتوسع في تحديد الوظائف بتخويل قدر أكبر من السلطة للمستويات الأدنى في التنظيم كانت لهما آثار مباشرة إيجابية للشركات التابعة اليابانية على نوعية العمالة في الصناعة. وبصورة غير مباشرة، كانت الآثار إيجابية أيضا عندما حاكت الشركات المحلية على نحو مقصود التقنيات اليابانية لإدارة الموارد البشرية. ومن ناحية أخرى، تختلف الممارسات اليابانية اختلافا كبيرا عن ممارسات العمل التقليدية في الصناعة. ولاحظ بعض المعلقين أن "العمل بطريقة أذكى" في الشركات اليابانية يعني أيضا "العمل بمزيد من الجدية"[ج]. وعلى أقل تقدير، تغيرت صفقة "الأجر/الجهد" التقليدية المبرمة في الصناعة المحلية. فالعديد من الشركات التابعة اليابانية ظلت غير نقابية في صناعة كانت فيما مضى منظمة بنسبة ١٠٠ في المائة، مما أفضى الى ممارسة ضغوط على العلاقات المهنية في الصناعة دفعتها الى التكيف. وأخيرا، فإنه فيما يتعلق "بطاولة الحرفي الموسعة" أو "المصانع المزروعة خارج بلدها الأصلي" يطرح ثمة سؤال حول ما إذا كانت الوظائف ذات القيمة المضافة الأعلى تظل في بلدها الأصلي باليابان.

وقد نزعت الاستثمارات اليابانية عموما الى التمركز في مناطق غير صناعية بالولايات المتحدة، مهيئة فرصا جديدة للعمالة الصناعية في مناطق تكون فيها الصناعة متخلفة ويوجد بها فائض من اليد العاملة المشتغلة بالأنشطة الزراعية. ومن ناحية أخرى، كان من الآثار الإيجابية للمشروع المشترك بين تويوتا/جنرال موتورز، المدعو "NVMMI"، إنعاش الموقع التقليدي للإنتاج وإعادة استخدام اليد العاملة التي تم تسريحها، وواجه عمال السيارات المسرحين في المناطق الصناعية التقليدية نتيجة للمنافسة الجديدة تحديا أكبر تمثل في إمكانية استيعابهم في سوق العمل المحلية. وغالبا ما كانت المواقع التي اختارتها الشركات اليابانية هي تلك التي لم تترسخ فيها الحركة النقابية.

ومما لا شك فيه أن "الحافز التنافسي" الذي وفرته الشركات التابعة اليابانية قد عجل بإنعاش الصناعة المحلية. غير أن الاستثمار الأجنبي في الصناعة المحلية للسيارات بالولايات المتحدة في الثمانينات، قد واجه سوقا داخلية على درجة نسبية من التشبع بحيث أن الربح المحقق في نصيب المنتجين اليابانيين من السوق المحلية مثل خسارة في نصيب المنتجين المحليين من السوق المحلية. وعلاوة على ذلك، يطرح سؤال مهم يتمثل فيما إذا كانت الآثار الداخلية للاستثمار المباشر الأجنبي الياباني في صناعة السيارات بالولايات المتحدة في الثمانينات ترتبط سببيا بالسلوك الاستثماري الخارجي للمنتجين المحليين بالولايات المتحدة. ولعل المرء يتساءل عما إذا كانت الخسارة في نصيب السوق المحلية قد شجعت المنتجين المحليين بالولايات المتحدة على تركيز قدر أكبر من الموارد لاستثمارهم الخارجي؛ وعما إذا كان توسيع المنتجين المحليين للإمداد الدولي لقطع الغيار والمكونات من شمال المكسيك يشكل الى حد ما ردا مباشرا على المنافسة من المستثمرين في الداخل. ويظل هذان السؤالان معلقين.

(أ) انظر على سبيل المثال: Robert Reich, "Who do we think they are" in The American Prospect Vol. I, No 1, Winter 1991.

(ب) انظر: Candace Howes, "The benefits of Youth: The role of Japanese Fringe benefit policies in the restructuring of the US motor vehicle industry". in International Contribution to Labour Studies, Vol: 1, pp. 113-132, 1991.

(ج) W. Sengenberger and D. Campbell, eds; Beyond Lean Production; Labour Aspects of a New Production Concept (Geneva, International Institute for Labour Studies, 1993)

الجدول ٢ - تطور استراتيجيات وهياكل الشركات عبر الوطنية

الشكل	أنواع الروابط القائمة داخل الشركة	استراتيجية الشركة التابعة الأجنبية	درجة التكامل	البيئة
الاستراتيجية القائمة بذاتها، مثل العملية المتعددة	ملكية، تكنولوجيا	نسخة مصغرة	ضعيفة	البلد المضيف مفتوح للاستثمار المباشر الأجنبي؛ حواجز تجارية كبيرة، وسائل اتصالات ونقل مكلفة
التكامل البسيط، مثل: الإمداد من الخارج	ملكية، تكنولوجيا، أسواق، تمويل، مدخلات أخرى	منتج رشيد	قوية في بعض نقاط مسلسلة القيمة، ضعيفة في نقاط أخرى منها	نظام مفتوح للتجارة والاستثمار المباشر الأجنبي على الأقل على الصعيد الثنائي، وترتيبات غير سهمية
إنتاج دولي متكامل على الصعيدين الإقليمي أو الدولي	جميع الوظائف	متخصص في إنتاج معين أو مستقل استراتيجيا	احتمال أن يكون قويا في كل سلسلة القيمة	نظام مفتوح للتجارة والاستثمار الأجنبي، تكنولوجيا الإعلام؛ تقارب الأذواق، احتدام المنافسة.

المصدر: برنامج مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعني بالشركات عبر الوطنية، المرتكز على برنامج الأونكتاد المعني بالشركات عبر الوطنية، تقرير الاستثمار في العلم؛ الشركات عبر الوطنية، الإنتاج الدولي المتكامل (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.II.A.14)، الصفحة ١١٧ من الأصل الإنكليزي. James Hamill, "Employment effects of the changing strategies of multinational enterprises", in Paul Bailey, Aurelio Parisotto and Geoffrey Renshaw, eds., Multinationals and Employment: The Global Economy of the 1990s (Geneva, ILO, 1993), P. 74.

١٣ - ويرد في الجدول ٣ ملخص للآثار المحتملة للاستراتيجيات البديلة الثلاث على العمالة. وقد تؤثر مختلف الاستراتيجيات على نوعية العمالة بطرق شتى. وتبرز هذه الآثار المتعددة جزئيا من خلال آثار الاستراتيجيات على المستوى العام لناتج الشركات. غير أنه بصرف النظر عن الكيفية التي يتأثر بها مجمل الناتج والعمالة وعما إذا كانا يتأثران فعلا، فإن من المرجح أن تقترن الاستراتيجيات بأنماط مختلفة من إيجاد أو فقدان العمالة المباشر وغير المباشر. ففي إطار الاستراتيجيات القائمة بذاتها والأسواق التي تنشد الاستثمار المباشر الأجنبي، قد تخدم شركة تابعة جديدة سوقا كانت تقدم له الخدمات سابقا من البلد الأصلي للشركة التابعة عن طريق الصادرات. وقد تحدث بعض الخسائر في الإنتاج والعمالة في البلد الأصلي كنتيجة مباشرة لذلك. غير أنه إذا كان الدافع إلى الاستثمار الأجنبي هو ارتفاع التعريفات الجمركية على صادرات البلد الأصلي، فإن عدم توظيف الاستثمار قد يؤدي إلى تآكل النصيب العام للشركة في السوق الدولية، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى آثار سلبية على عمالة البلد الأصلي في الشركة. وقد تواجه عدة

شركات صناعية هذه النواتج غير المتوقعة. غير أنه في قطاع الخدمات، قد يكون الاستثمار المباشر الأجنبي هو الوسيلة الوحيدة لإمداد الأسواق الأجنبية بالخدمات، ما دام العديد من الخدمات غير قابل للتبادل، وإن أصبح البعض منها أكثر قابلية للتبادل عما سبق. وعلى سبيل المثال، فإن شركة التأمين التي تنشئ شركة تابعة أجنبية يرجح كثيرا ألا تولد آثارا سلبية فيما يتعلق بالقوة العاملة في البلد الأصلي، بل قد تنعش فعلا العمالة المحلية بخلق وظائف في البلد الأصلي توفر خدمات للشركات التابعة في الخارج. وبالنسبة للبلد المضيف، قد تتضمن الشركة التابعة القائمة بذاتها توفير عمالة مستقرة أو مأمونة نسبيا، ما دام الدافع إلى وجود الشركة هو سوق البلد، وليست الميزة التنافسية المتلاشية بسرعة المتمثلة في انخفاض تكلفة اليد العاملة. غير أن الآثار غير المباشرة لوجود الشركة التابعة لا يمكن توقعها بسهولة. فهل تجلب معها ميزة تنافسية قوية تتسبب في فقدان الشركات المحلية الأكثر ركودا لنصيبها من السوق والوظائف؟ وعلى الجانب الإيجابي، هل ستقيم الشركة التابعة الأجنبية علاقات قوية مع الموردين المحليين وتنعش العمالة بهذه الطريقة؟

١٤ - وسيكون الأثر المباشر لاستراتيجية "التكامل البسيط" مختلفا إلى حد ما. فجعل مصدر الأنشطة المستخدمة لعمالة كثيفة مصدرا خارجيا لفائدة شركات تابعة أو منتسبة قد ينطوي على انخفاض في عمالة البلد الأصلي المشتغلة في إنتاج ذي قيمة مضافة منخفضة وعلى تزايد في العمالة ذات المهارات المنخفضة نسبيا في البلد المضيف. وبصورة غير مباشرة، قد يتمثل ثمة أثر آخر لنفس الاستراتيجية في تزايد العمالة ذات القيمة المضافة الأعلى في البلد الأصلي أو ضمان الوظائف الباقية التي قد تكون معرضة للمخاطر عندما يقلل ارتفاع تكاليف اليد العاملة من الميزة التنافسية للشركة. وبذلك تقابل إلى حد ما الخسارة المباشرة في الوظائف الناتجة عن الإنتاج ذي المصدر الخارجي. فالأثر العام على العمالة في البلد الأصلي يتوقف على الرصيد الصافي للوظائف المفقودة بسبب قرار الاعتماد على مصدر خارجي مقابل الوظائف التي تنشأ لخدمة التوسع في الإنتاج الدولي. وبالنسبة للبلد المضيف، فإن الخلق المباشر للعمالة هو النتيجة المعتادة لهذا الشكل من الاستثمار المباشر الأجنبي في حين أن الآثار المضاعفة (أو غير المباشرة) لإقامة شركة تابعة أجنبية ستكون مختلفة. فالتقسيم الدولي للعمل الذي تؤدي إليه استراتيجية التكامل البسيط قد لا ينعي القدرة المحلية القائمة (الأثر السلبي غير المباشر)، غير أن الدرجة التي يُنشئ بها وجود الشركة التابعة الوظائف غير المباشرة قد تكون كبيرة نسبيا أو ضئيلة إلى حد ما (كما هو الحال غالبا في مناطق تجهيز الصادرات).

١٥ - وتحدد استراتيجيات الشركات نوعية العمالة أيضا. ففي الاستراتيجيات القائمة بذاتها، تستنسخ الخطوط الرئيسية للهيكل المهني للشركة الأم في الشركة التابعة، غير أن أحد الاستثناءات لهذا النمط من التكرار المهني هو أن الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى؛ مثل البحث والتطوير، تظل عادة من وظائف الشركة الأم. وقد يلاحظ في هذا المقام أنه بينما تميل الاستراتيجيات القائمة بذاتها إلى احتلال مكانة مبكرة من حيث التسلسل التاريخي في الانتشار العام للاستثمار المباشر الأجنبي، فإنه لا يمكن القول بأن أهمية هذه الاستراتيجيات قد تقلصت: فقد تمثل القيود المفروضة على التجارة وما ينجم عنها من حفز للاستثمار "المتخطي للتعريفات الجمركية" أحد العوامل الكامنة وراء استمرارها. والأهم من هذا أن الكثير من الاستثمار المباشر الأجنبي في قطاع الخدمات يتبع النمط القائم بذاته، بسبب عدم قابلية العديد من

الخدمات للتبادل. وتتوفر لشركات الخدمات فرص أقل من فرص الشركات الصناعية لتقسيم عملية الإنتاج إلى أجزاء ونقل الأنشطة المستخدمة لليد عاملة كثيفة إلى البلدان النامية للاستفادة من التكاليف المنخفضة لليد العاملة. ذلك لأن العديد من الخدمات لا يتاجر بها من بعد، بل يتعين إنتاجها في مكان وزمان استهلاكها. وينتج عن ذلك أن الشركات التابعة الأجنبية في قطاع الخدمات تميل إلى أن تستنسخ في الخارج أحجام العوامل المستخدمة في البلدان الأصلية، بما فيها المهارة والبحث والتطوير ومستويات كثافة رؤوس أموال الشركات الأم، مع ما يقترن بذلك من آثار إيجابية فيما يتعلق بنوعية العمالة ونقل التكنولوجيا إلى الشركات التابعة الأجنبية بالمقارنة مع الشركات التابعة في مجال الصناعة التحويلية[٦].

١٦ - وبالمقابل، فإن استراتيجيات التكامل البسيط، بفصلها بين مواقع الإنتاج ومواقع الاستهلاك، تستحدث ترتيبا تكميليا في المهن عبر مختلف المواقع الوطنية، أي أنها تستحدث تقسيما دوليا للعمل يستند إلى ميزات موقعية محددة في البلدان المضيفة. فإذا كانت تلك الميزات تتعلق باليد العاملة ذات التكلفة المنخفضة، كما هو الأمر غالبا في الاستثمار المباشر الأجنبي في مجال الصناعة التحويلية، فإن الوظائف الأكثر مهارة وذات الأجور المرتفعة تظل في الشركة الأم، بينما تنظم الوظائف الأقل مهارة داخل الشركة التابعة. غير أن الجمع المناسب بين أعلى الأجور والمهارات قد يفضي إلى استقرار بعض الوظائف ذات القيمة المضافة الأعلى في البلد المضيف أيضا.

١٧ - ويتوقف موقع العمالة أيضا على استراتيجيات الشركات. ويكون الاستثمار المباشر الأجنبي المرتكز على الاستراتيجيات القائمة بذاتها استثمارا "باحثا عن الأسواق" عموما ويتدفق إلى حد كبير على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ذات الدخل الأكبر أو الأعلى. وفيما عدا بعض الاستثناءات الناشئة والتي ستناقش أدناه، فإن عمالة قطاع الخدمات داخل الشركات عبر الوطنية تتركز بدرجة أعلى في البلدان المتقدمة النمو، حيث تقع أكبر أسواق الخدمات. ومن ناحية أخرى، تفضي بعض استراتيجيات التكامل أساسا إلى أنماط من الاستثمار المباشر الأجنبي "تبحث عن الموارد" (بما فيها البحث عن اليد العاملة) وكثيرا ما تشمل البلدان النامية. ويعد قرب البلدان النامية من الأسواق النهائية في العالم المتقدم النمو معيارا موقعيا هاما بالنسبة لبعض استراتيجيات التكامل البسيط - كما يتضح من نمو قطاع الصناعة التجميعية الصغيرة في شمال المكسيك - بيد أنه أقل أهمية في الصناعات الأخرى (مثل صناعة المنسوجات وتجميع الإلكترونيات) أو بالنسبة لبعض وظائف الأعمال التجارية (مثل تجهيز البيانات).

١٨ - وانطلاقا من اليسار إلى اليمين في الجدول ٣، فإن نواتج سوق العمل للاستثمار المباشر الأجنبي تصبح أكثر تعقيدا، إلى جانب تزايد تكامل الإنتاج العابر للحدود داخل الشركات عبر الوطنية. وسواء كانت المسألة مسألة كمية أو نوعية أو موقع العمل، فإن التمييز بين الآثار الداخلية والخارجية على العمالة يصبح أقل قابلية للفصل وأقل وضوحا. ففي استراتيجية التكامل البسيط، التي تقيم الشركات بموجبها تقسيما تكميليا للعمل والوظائف عبر الحدود، تتحدد الآثار الداخلية على العمالة (مثلا، تلك الآثار التي تحصل في البلد المضيف) بشكل ملموس بقرارات البلد الأصلي أكثر مما تتحدد في عالم الشركة التابعة الأجنبية القائمة بذاتها. أما الآثار الخارجية على العمالة (مثلا، تلك التي تحدث في البلد الأصلي) والمترتبة على استراتيجيات التكامل البسيط فإنها أيضا أكثر قابلية للاختلاف بشأنها من آثار الاستراتيجيات القائمة

بذاتها. وبصفة خاصة، فإن مسألة ما إذا كان التكامل البسيط يقيم تقسيما تكميليا للعمل عبر الحدود أو ما إذا كان سوق محل البلد المضيف يحل، على العكس من ذلك، محل ما كان يعد وظائف في البلد الأصلي، تعد نقطة ما فتئت تثير الجدل (حول مسألة "تصدير الوظائف") خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية[٧].

١٩ - إن الحاجة إلى النظر في الآثار الداخلية والخارجية في وقت معين وفي نفس الوقت تزداد نسبيا حسب مستوى التكامل. وهكذا ففي النموذج الناشئ للتكامل العميق، المبين في أقصى يمين الجدول ٣، تكون الفروق من قبيل البلدان الأصلية والبلدان المضيفة، وما قد يقترن بها من شتى الآثار على سوق العمل، أقل وضوحا. فعلى سبيل المثال، إذا كان من بين ميزات التكامل العميق تمكين الشركات عبر الوطنية من أن تحقق بذلك وفورات في الحجم بالمقارنة مع الأنشطة القائمة بذاتها أو أنشطة التكامل البسيط المضيفة للقيمة، فإن أقصى ما يمكن أن يجره على قوة العمل في الشركة برمتها هو نقصان في العمالة على نطاق المنظومة. وذلك لأن توطيد وظائف الأعمال التجارية بمفردها في شتى المواقع لمنظومة متكاملة للشركة يحتمل أن يحدث أثرا ترشيديا على مجموع العمالة في الشركة بالمقارنة، مثلا، مع استنساخ الأنشطة المفردة في الاستراتيجية القائمة بذاتها. غير أنه يصعب كثيرا تقييم المكان الذي ستتزايد فيه العمالة أو تنخفض، في منظومة شركة ما، من حيث التمييز المعتاد بين البلد الأصلي والبلد المضيف. ويعني التكامل العميق ضمنا أن موقع الأنشطة المضيفة للقيمة أقل ثباتا في ذلك الانقسام التقليدي. بل إن الموقع (رغم أن القرب من الأسواق النهائية لا زال يحدده بدرجة كبيرة) قد أصبح أكثر استجابة لمجموعة متنوعة من "الأصول المبتدعة"، التي تعد فيها نوعية العمالة جانبا رئيسيا. وبما أن الأنشطة المضيفة للقيمة قد يضطلع بها في أي مكان فإنه لم يعد ذا معنى، فيما يبدو، اعتبار البلد الأصلي ممارسا لسيطرة معينة على الوظائف الأعلى نوعية في الشركة.

٢٠ - وكما هو مبين أعلاه، قد يتوقع من نظام الإنتاج الدولي المتكامل الناشئ أن يدخل تغييرات كبيرة على الطريقة التي تؤثر بها الشركات عبر الوطنية على العمالة. ومن الواضح أن هذه التغييرات قد بدأت لتوها ولا يزال عدم التيقن يحيط بحجمها واتجاهها. غير أنه بالإشارة إلى شتى العوامل في استراتيجية متكاملة، من المعقول أن يفترض بأن مجموعة من الآثار على العمالة ستنجم عن الاتجاهات الرئيسية المرتبطة بالاستراتيجيات الجديدة، أي فصل أدنى أو أوضح للإنتاج عن الاستهلاك؛ وتكامل أوفى أو أعمق عبر مواقع الأنشطة المضيفة للقيمة في الشركة؛ واعتماد أكبر على "الأصول المبتدعة" من قبيل نوعية القوة العاملة والابتكار التنظيمي كمكونين حاسمين لميزات الملكية للشركات عبر الوطنية. وترد في الفرع جيم من الفصل التالي مناقشة أكثر استيفاء لآثار هذه الاتجاهات على كمية ونوعية وموقع العمالة.

الجدول ٣ - علاقة استراتيجيات الشركات بالآثار على العمالة

البند	استراتيجية "الانفراد"	استراتيجية "الإندماج البسيط"	استراتيجية "الاندماج العميق"
كمية العمالة	إن خدمة السوق المحلية قد تعني مستوى أعلى من العمالة على نطاق الشركات، حيث أن هيكل العمالة في الشركات يتكرر في مختلف الأسواق المحلية. وكثيرا ما يتكرر نمط توليد العمالة غير المباشرة من خلال إقامة روابط محلية مع الموردين.	تتسم عمالة الشركات الأجنبية التابعة بالتوجه التصديري، وربما بتوليد العمالة المباشر، رغم فقدان بعض الوظائف في وحدات بلد الموطن (في حين قد تكسب وظائف أخرى). وقد يكون توليد العمالة المباشر في حدوده الدنيا، حيث أن الشركات الأجنبية التابعة تعتمد على تحويل المدخلات المستوردة.	بصورة عامة، قد تنخفض العمالة في شركة ما إذا كانت الشركة تمر بمرحلة انتقال من استراتيجية "تفرد" سابقة. ويتمثل أحد الأسباب في أن أنشطة القيمة المضافة لا تتكرر بعد ذلك في مختلف المواقع، بل يتم ترشيدها وتوحيدها لتحقيق الكفاءة وميزات الإنتاج الكبير. ولا تصبح الموازنة واضحة بعد ذلك بين آثار بلد الموطن والبلد المضيف، حيث أن المنتج المندمج يواجه مجموعة جديدة من اختيارات المواقع التي لا يمكن افتراض أن موقع بلد الموطن يتمتع بميزة عليها.
نوعية العمالة	تكرار الهيكل المهني للشركة الأم في بيئة الشركة الأجنبية التابعة باستثناء أعلى وظائف القيمة المضافة (مثل البحث والتطوير، ووظائف المقر). أما علاقات العمال بالإدارة، فكثيرا ما تتبع النسق الوطني، حيث تكون الشركة الأجنبية التابعة أكثر اندماجا في الإطار المؤسسي للبلد المضيف.	تخلق تقسيما دوليا للعمل قد تغلب فيه على الشركات الأجنبية التابعة الوظائف التي تتسم بانخفاض المهارة وانخفاض القيمة المضافة. وقد تتمثل إحدى النتائج في تحاشي النقابات، حيث تعتمد استراتيجية الاندماج في المقام الأول على انخفاض تكاليف الأيدي العاملة، كما أن الاندماج يزيد من الضعف على نطاق النظام بأسره.	يمكن أن ينطوي الاندماج العميق على اتجاه نحو الالتقاء في بعض عناصر العملية الشاملة للعمالة، من أجل زيادة كفاءة أداء النظام العالمي العام لشركة ما الى الحد الأقصى. وهنا أيضا يصعب بدرجة أكبر التنبؤ بالفروق في النوعية المنسوبة الى موقع البلد الأصلي في مقابل موقع البلد المضيف. وينطوي الأمر فيما يبدو على قدر من التخصص في سوق العمل في شركات تابعة بعينها، حيث أن منتجا مندمجا قد يولى الى مواقع منفردة مسؤولية عالمية لأنشطة منفردة مضيفة للقيمة.

البند	استراتيجية "الانفراد"	استراتيجية "الإندماج البسيط"	استراتيجية "الاندماج العميق"
الموقع	حيث أن الهدف يتمثل في المقام الأول في خدمة السوق المحلية، فإن التوزيع الجغرافي لأنشطة (وعمالة) الشركة يكون داخل المناطق الرئيسية في السوق، وبالتالي يكون أكثر تركيزا. وقد تكون سياسات التعريفات - التجارة التي يتبعها بلد ما أحد العوامل التي تشجع على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، بدلا من التجارة.	حيث أن الهدف يتمثل في المقام الأول في السعي وراء "الموارد" أو "الأصول" (مثل الأيدي العاملة ذات التكلفة المنخفضة)، فإن القرار المتعلق بالموقع قد يكون أكثر توزعا مما في حالة استراتيجية التفرد. إذ أن الاستراتيجية هي إحدى أدوات توزيع الإنتاج الدولي على البلدان النامية.	قد يعمد المنتج المندمج أن ينفصل بصورة أكبر موقع الإنتاج عن استهلاك المنتج النهائي. وهذا لا يعني أن القرب من الأسواق النهائية لم يعد معيارا هاما في تحديد الموقع، ولكنه يعني أنه لم تعد هناك أي ضرورة لإنجاز جميع الأنشطة المضيفة لقيمة بالقرب من السوق النهائية. فالإنتاج المتكامل يكون أكثر سعيار وراء "الأصول الرأسمالية الاستراتيجية"، ولما كانت نوعية الموارد البشرية وتكلفتها، أي "الأصول المنشأة"، هي أصول رئيسية مطلوبة، فإن ذلك قد ينطوي على طائفة من اختيارات المواقع أوسع مما في الاستراتيجيتين الأخريين.

المصدر: مقتبس مع التعديل والإضافة من: James Hamill, "Employment effects of the changing strategies of multinational enterprise", in Paul Bailey, Aurelio Parisotto and Geoffrey Renshaw, eds, "Multinationals and Employment: The Global Economy of the 1990s (Geneva, ILO,1993), table 3.5, p. 74.

ثانيا - آثار الاستثمار المباشر الأجنبي والانتاج الدولي المتكامل على العمالة

ألف - توليد العمالة المباشرة وغير المباشرة

١ - العمالة المباشرة لدى الشركات عبر الوطنية: الاتجاهات الأخيرة

(أ) الاتجاهات العالمية

٢١ - خلال العقدين الماضيين، تنامى حجم العمالة التي توفرها الشركات عبر الوطنية مع إنتشار أنشطة الشركات عبر الوطنية ونمو تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي وأمواله على النطاق العالمي. غير أن معدل نمو عدد الأشخاص الذين يعملون مباشرة لدى الشركات عبر الوطنية (بما في ذلك فروعها) كان أقل بكثير من معدل القيمة الاسمية لتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي وأمواله. وفي حين لم يكن نمو العمالة في الشركات عبر الوطنية يقل عن نمو الاستثمار المباشر الأجنبي خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ إلا بصورة معتدلة، فقد إتسع بعد عام ١٩٨٥ الفارق بين معدل نمو العمالة المباشرة لدى الشركات عبر الوطنية ومعدل زيادة الأموال العالمية للاستثمار المباشر الأجنبي (الجدول ٤).

٢٢ - ومستوى العمالة المباشرة العالمية التي تولدها الشركات عبر الوطنية يخضع لتقلبات دورية، وتحولات في تكوين الناتج، وفروق في النمو الاقليمي والقطري. ونمو العمالة المباشرة لدى الشركات عبر الوطنية الأم والفروع الخارجية في السنوات الأخيرة يعكس، من ناحية، تغييرات في أنماط الاستثمار المباشر الأجنبي والانتاج الدولي للشركات عبر الوطنية، ويعكس، من ناحية أخرى، تطورات أوسع تتصل بالنمو الاقتصادي، والتغير التكنولوجي، وتقلب معدلات الأسعار وأسعار الصرف، وإعادة تشكيل الهيكل الصناعي في الاقتصاد العالمي. وكان لبعض العوامل الاقتصادية العامة تأثير معاكس على نمو العمالة في الشركات عبر الوطنية، بما في ذلك بطء النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية، والاتجاه المتسارع نحو التكنولوجيات المتوسعة في استخدام رأس المال والموفرة لقوة العمل، وانتشار الترتيبات الوطنية والدولية للتعاقد من الباطن، والجهود المبذولة لخفض التكاليف من خلال الترشيد وتقليص العمالة. والواقع أنه فيما يتعلق بأكبر الشركات عبر الوطنية، فإن إجمالي العمالة المباشرة لديها في نهاية الثمانينات كان أقل مما كان عليه في عام ١٩٨٠[٨]، ومن المرجح أن يكون قد إنخفض أكثر من ذلك في أعقاب تباطؤ النشاط الاقتصادي على النطاق العالمي في أوائل التسعينات.

٢٣ - وثمة مسألة هامة تتعلق بتأثير التوسع الكبير في أنشطة الاستثمار المباشر الأجنبي على حجم العمالة التي تستخدمها الشركات عبر الوطنية. ورغم أن عددا معينا من الشركات أصبح شركات عبر وطنية خلال الفترة (مما أضاف إلى العدد الإجمالي للعاملين في الشركات عبر الوطنية)، فإن التأثير الأكثر وضوحا كان يتمثل في زيادة حصة العمالة في الفروع الخارجية. وفي البلدان المتقدمة النمو المضيفة، لم تكن هذه الزيادة نتيجة لتوليد الوظائف المباشر بقدر ما كان نتيجة لقيام أصحاب الأعمال بتبادل أو إعادة توزيع للعاملين الموجودين بالفعل: فجانب كبير من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان المتقدمة النمو

خلال النصف الثاني من الثمانينات قد اتخذ شكل الاندماج والتملك من جانب الشركات عبر الوطنية، على الناحيتين، أكثر مما اتخذ شكل الاستثمارات التأسيسية، بحيث أسفر بالتالي عن ضم للعمالة، واقترن ذلك في حالات عديدة باعادة تشكيل هيكل العمالة وترشيدها أكثر مما إقترن بتوليد العمالة[٩]. وربما كان الأكثر أهمية أن تحولا متناميا في تكوين الاستثمار المباشر الأجنبي نحو الخدمات، التي تتسم بكثافة رأس المال أكثر من أنشطة الصناعات التحويلية، قد أدى أيضا إلى زيادة بطيئة نسبيا في العمالة في الفروع الخارجية، بالمقارنة مع نمو الاستثمار المباشر الأجنبي. وباختصار، ففي حين كان هناك قدر معين من توليد العمالة المباشر الصافي، فان الصورة الكمية فيما يتعلق باجمالي العمالة في الشركات عبر الوطنية في البلدان المتقدمة النمو - حيث يوجد معظم الاستثمار المباشر الأجنبي - لم تتغير تغيرا ذا شأن، رغم التوسع الكبير في الاستثمار المباشر الأجنبي. فآثار الاستثمار المباشر الأجنبي المولدة للعمالة كانت ملحوظة أكثر في البلدان النامية المضيفة، وهو ما كان في جانب منه نتيجة لما تتسم به طبيعة العمليات التي تنشئها الشركات عبر الوطنية في هذه البلدان (ولاسيما في الصين) من تكثيف لقوة العمل.

٢٤ - وفي حين أن المعدلات الصافية لتوليد العمالة من قبل الشركات عبر الوطنية قد لا تكون كبيرة في السنوات الأخيرة، على الأقل في البلدان المتقدمة النمو، فإن مساهمة الشركات عبر الوطنية وفروعها الخارجية في قوة العمل المحلية قد ظلت كبيرة إلى حد ما. فالشركات عبر الوطنية كانت تضم أكثر من ١٥ في المائة من اجمالي العاملين بالأجر في الأنشطة غير الزراعية في البلدان الصناعية خلال أواخر الثمانينات[١٠]. وفي العديد من البلدان النامية المضيفة، يزيد نصيب العمالة في الفروع الخارجية في العمالة غير الزراعية بالأجر كثيرا عنه في البلدان المتقدمة النمو. وعلاوة على ذلك، فان هذه الأنصبة الأعلى للشركات عبر الوطنية في العمالة الحضرية في القطاع الرسمي تتركز بصفة عامة في الصناعات الحديثة نسبيا والمتقدمة تكنولوجيا. وبالاضافة إلى ذلك، وكما سيناقش في موضع لاحق، فان الأنشطة الانتاجية للشركات عبر الوطنية تولد عمالة كبيرة بصورة غير مباشرة من خلال الروابط مع بقية الاقتصاد والآثار غير المباشرة التي تنعكس عليه. وهذه العوامل تسهم في أهمية الشركات عبر الوطنية كعوامل في العمالة على الصعيد العالمي.

(ب) البلدان المتقدمة النمو

٢٥ - إن أكثر من ٦٠ في المائة من العمالة لدى الشركات عبر الوطنية يندرج في عمليات الشركات الأم في بلد الموطن، أساسا في البلدان المتقدمة النمو. ومن الجزء المتبقي، يعمل حوالي الثلثين في الفروع الخارجية في البلدان المضيفة المتقدمة النمو.

الجدول ٤ - أموال للاستثمار المباشر الأجنبي العالمية والعمالة المقدرة في الشركات عبر الوطنية في الأعوام ١٩٧٥ و١٩٨٥ و١٩٩٠ و١٩٩٢

	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٢
أموال الاستثمار المباشر الأجنبي في الخارج (بملايين الدولارات)	٢٨٢	٦٩٠	١ ٦١٢	١ ٩٨٨
العمالة المقدرة في الشركات عبر الوطنية (بملايين العاملين)	٤٠	٦٥	٧٠	٧٣(أ)
العمالة في الشركات الأم في بلد الموطن الأصلي	..	٤٣	٤٤	٤٤(أ)
العمالة في الفروع الخارجية	..	٢٢	٢٦	٢٩(أ)
البلدان المتقدمة النمو	..	١٥	١٧	١٧(أ)
البلدان النامية	..	٧	٩	١٢(أ)
الصين	..	..	٣	٦
مذكرة: العمالة في الشركات عبر الوطنية من الولايات المتحدة	٢٦(ب)	٢٥	٢٥	..
العمالة في الفروع الأجنبية	٧	٦	٧	..

المصدر. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، البرنامج المعني بالشركات عبر الوطنية، استنادا الى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالشركات عبر الوطنية، الشركات عبر الوطنية في التنمية العالمية: اتجاهات واحتمالات (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.88.II.A.7)، ص ٢٤؛ والأونكتاد، البرنامج المعني بالشركات عبر الوطنية، تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٣، الشركات عبر الوطنية والانتاج العالمي المتكامل (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.II.A.14)، ص ٤٨؛ و Aurelio Parisotc, "Direct employment in multinational enterprises in industrialized and developing countries: main characteristics and recent trends", in Paul Parisotto and Geofrey Renshaw, eds., Multinationals and Employment: The Global Economy of the 1990s (Geneva, ILO, 193), p. 34.

(أ) تقدير أولي.

(ب) عن عام ١٩٧٧.

٢٦ - وكما قد يتضح من الجدول ٥، فإن حجم إجمالي العمالة المباشرة التي تولدها الشركات عبر الوطنية من البلدان المتقدمة النمو الكبرى يتوازى بصورة عامة مع أهمية بلدان موطنها الأصلي كأطراف مستثمرة في الخارج، حيث تضم الشركات عبر الوطنية من الولايات المتحدة أكبر عدد من العاملين، تليها المملكة المتحدة والمانيا واليابان وفرنسا[١١]. وخلال الثمانينات، وبخاصة في النصف الثاني من ذلك العقد، إرتفعت العمالة في الفروع الخارجية، في البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء. فعلى سبيل المثال، زادت العمالة في الفروع الخارجية للشركات عبر الوطنية اليابانية بأكثر من الضعف، من ٠٠٠ ٧١٦ في عام ١٩٨٠ إلى ١,٦ مليون في عام ١٩٩١. كما سجلت زيادات كبيرة في العمالة في الفروع الخارجية للشركات عبر الوطنية التي توجد قاعدتها في البلدان المتقدمة النمو الكبيرة الأخرى (الجدول ٦). وفي حالة الولايات المتحدة، لم يكن هناك بالفعل أي نمو في العمالة في الفروع الخارجية خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٩١. وقد زادت العمالة في الفروع الخارجية في مجال الخدمات، غير أن ذلك لم يعوض الانخفاض في العمالة التصنيعية إلا لماما. فنسبة كبيرة ومتنامية من الاستثمار المباشر الأجنبي الخارجي من الولايات المتحدة خلال الثمانينات كانت تتركز في قطاع الخدمات، وبخاصة الأنشطة المالية (غير المصرفية)، مما أسفر عن حدوث تحول في الأصول الرأسمالية للفروع نحو الخدمات بوجه عام والأنشطة المالية بوجه خاص (الجدول ٧). غير أنه بشكل عام، لم تكن الخدمات تمثل سوى نصيب صغير نسبيا من مجموع الوظائف في الفروع الخارجية للشركات عبر الوطنية من الولايات المتحدة، بما يعكس انخفاض قدرتها على توليد العمالة بالمقارنة بقطاع الصناعة التحويلية.

٢٧ - وباستثناء الشركات عبر الوطنية من الولايات المتحدة، كان معدل نمو العمالة في الفروع الخارجية للشركات عبر الوطنية من البلدان المتقدمة النمو أعلى بصفة عامة من معدل نمو اجمالي العمالة الوطنية في البلدان المتقدمة النمو المضيفة (الجدول ٨). ويبدو أنه، خلال الثمانينات، من المحتمل أن تكون الشركات عبر الوطنية نفسها قد ولدت في عملياتها في موطنها عمالة إضافية أقل من فروعها الخارجية، وهو ما يبين في جانب منه تزايد أهمية الانتاج في الخارج بالنسبة للشركات عبر الوطنية. فعلى سبيل المثال، ارتفعت نسبة العاملين في الفروع الخارجية إلى مجموع العاملين في الشركات عبر الوطنية الصناعية السويدية من ٤١ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٦١ في المائة في عام ١٩٩٠. وفي حالة الشركات عبر الوطنية من الولايات المتحدة، ارتفعت النسبة من ٢١ في المائة في عام ١٩٨٢ إلى ٢٣ في المائة في عام ١٩٩١[١٢].

٢٨ - والعمالة في الفروع الخارجية بالنسبة إلى إجمالي العمالة الوطنية منخفضة الأهمية في البلدان والمناطق المضيفة المتقدمة النمو، حيث لم تشكل سوى ٤ في المائة في الولايات المتحدة في عام ١٩٩٠ و ٣ في المائة في الجماعة الأوروبية ككل في عام ١٩٨٨[١٣]. أما في اليابان، فانها تكاد ألا تكون ملحوظة. غير أن نصيب الفروع الخارجية في العمالة التصنيعية في الصناعة التحويلية مرتفع بوجه عام، حيث يشكل ما يتراوح بين ١٠ و ٢٠ في المائة أو أكثر من مجموع العمالة في هذا الميدان في معظم البلدان المتقدمة النمو (الجدول ٩). والصناعات التحويلية التي تضم أعلى معدلات للعمالة هي الصناعات الكيميائية والالكترونية وصناعة السيارات[١٤].

الجدول ٥ - الأموال الخارجية والداخلية للاستثمار المباشر الأجنبي والعمالة المتصلة بالاستثمار المباشر الأجنبي، بلدان متقدمة النمو مختارة، ١٩٩٠

البلد	الأموال الخارجية للاستثمار المباشر الأجنبي (بملايين الدولارات)	عدد العاملين في الشركات عبر الوطنية الموجودة في البلد أصلا		الأموال الداخلية للاستثمار المباشر الأجنبي (بملايين الدولارات)	عدد العاملين في الفروع الخارجية الموجودة في البلد (بالألف)
		الإجمالي العالمي	في الفروع الخارجية		
استراليا	٢٧ ٣٥٧[ب]	٨٤٦[ب][ج]	..	٧٤ ٤٥١[ب]	٧٠٠[د] (١٩٨٧)
بلجيكا ولكسمبرغ	٧٢ ٦٥١[ج]	٧٦٩[ج][هـ]	..	٧٨ ٥٨٨[ج]	٣٤٩[د]
كندا	٧٤ ٧٠٣	١ ١٧٤[ز]	..	١٠٨ ٠٢٣	١ ٣٢٩[ج]
فرنسا	٧٤ ٨٣٣	٣ ٦٨٠[ط]	٢ ١٠٠	٥١ ١٢١[ج]	٧٧٣[د]
المانيا	١٥٥ ١٣٣	٤ ٤٥٩[ج][ي]	٢ ٣٣٧	٩٣ ٤٥٦	١ ٧٨٩
ايطاليا	٥٦ ١٠٥	١ ١١٠[ط] (١٩٨٧)	٥١١	٥٧ ٩٨٥	٥٠٦[د]
اليابان	٣١٠ ٨٠٨	٤ ٠٦٤[ج]	١ ٥٤٩	١٨ ٤٣٢	١٤٥
هولندا	٨٧ ٣٢٥[ج]	١ ٤٥٤[ك]	١ ٠٧١[ك]	٥٤ ٩٨٢[ج]	١٩٦[د][ج]
السويد	٤٨ ٣٢٤	١ ١١٠[ل]	٥٩٠	٣٧ ٣٠٩[م]	٢٠٦
سويسرا	٥٢ ٦١٣[ج]	١ ٠٩٥[م]	٧٧٩	٢٥ ٩٤٦	١٣٠[م][ن]
المملكة المتحدة	٧٥٣ ٢٤٤	٥ ٤٨٤[ج]	١ ٣٩٠[ك]	٢٠٥ ٦١٨	٧٧٥[د]
الولايات المتحدة	٤٢٣ ١٨٣	٧٤ ٩٠٩[ب]	٦ ٨٣٣	٤٠٣ ٧٣٥	٤ ٨٠٩

المصدر: الاونكتاد، البرنامج المعني بالشركات عبر الوطنية، استنادا الى Pansotto، المرجع السابق ذكره، وقاعدة بيانات الاستثمار المباشر الأجنبي التابعة للبرنامج.

(أ) لعام ١٩٩١.
(ب) عينة تضم ٢٤ شركة.
(ج) لعام ١٩٨٩.
(د) صناعة تحويلية فقط.
(هـ) عينة تضمن ١٥ شركة.
(و) لعام ١٩٧٨.
(ز) لعام ١٩٨٤.
(ح) لعام ١٩٨٦.
(ط) عينة تضم ١٠٠ شركة.
(ي) عينة تضم ٨٧ شركة.
(ك) تقدير لعام ١٩٨١.
(ل) لعام ١٩٨٧.
(م) لعام ١٩٨٨.
(ن) تقدير.

الجدول ٦ - بلدان موطن وبلدان مضيفة مختارة: العمالة في الفروع الخارجية، الاجمالي وفي قطاع الصناعة التحويلية، في سنوات مختارة

(بألاف العمال)

البلد	الفروع في الداخل				الفروع في الخارج			
	السنة	الاجمالي (ألف)	صناعة تحويلية (باء)	باء/ألف النسبة المئوية	السنة	الاجمالي (ألف)	صناعة تحويلية (باء)	باء/ألف (النسبة المئوية)
فرنسا	١٩٨٠		٨١٢					
	١٩٨٦		٧١٨					
	١٩٩٠		٧٧٣		١٩٩٢	٢ ٢٦٦	١ ٣٥٩	٦٠,٠
المانيا	١٩٨٠	١ ٦٣٦	١ ٢٤٠	٧٥,٨	١٩٨٠	١ ٧٤٣	١ ٣١٢	٧٥,٣
	١٩٨٦	١ ٥٠٠	١ ٠٧١	٧١,٤	١٩٨٦	١ ٧٨٨	١ ٢٧٦	٧١,٤
	١٩٩١	١ ٨٣٠	١ ٢٢٤	٦٦,٩	١٩٩١	٢ ١٧٢	١ ٦٥٩	٧٦,٤
ايطاليا	١٩٨٦		٤٧٦		١٩٨٦		٣٢٢	
	١٩٩١		٥٠٨		١٩٩١		٥١١	
اليابان	١٩٨٠		١٧٨		١٩٨٠	٧١٦	٦١١	٨٥,٤
	١٩٩٠		١٤٥		١٩٨٦	٩٢١	٧٢٦	٧٨,٨
					١٩٩١	١ ٦٢١	١ ٢٦١	٧٧,٨
السويد[أ]	١٩٨٠	١١٤	٥٦	٤٩,١	١٩٨٠	٣٢٦		
	١٩٨٨	١٩٥	١١٧	٥٩,٨	١٩٨٧	٤٨٨	٤٥٨	٩٣,٩
	١٩٩٠	٢٢٤	١٢٨	٥٧,٢	١٩٩٠	٥٩٠	٥٢٣	٨٨,٦
سويسرا					١٩٨٥	٦٤٤	٥٣٩	٨٣,٧
					١٩٩٢	١ ٠٧٩	٨٣٧	٧٧,٦
الولايات المتحدة[ب]	١٩٨١	٢ ٤١٧	١ ٣٠٠	٥٣,٨	١٩٨٢	٦ ٦٤٠	٤ ٤٢٩	٦٦,٧
	١٩٨٦	٢ ٩٣٨	١ ٤١٢	٤٨,٠	١٩٨٦	٦ ٢٥٠	٤ ١٢٠	٦٥,٦
	١٩٩١	٤ ٨٠٩	٢ ٢١٥	٤٦,١	١٩٩١	٦ ٨٩٨	٤ ٢٧٠	٦١,٩

المصدر: الأونكتاد، البرنامج المعني بالشركات عبر الوطنية، استنادا الى المصادر الوطنية.

(أ) قطاع التصنيع يشمل الزراعة والتعدين.

(ب) الفروع غير العاملة في القطاع المصرفي.

الجدول ٧ - توزيع جملة الأصول الرأسمالية والعمالة في الفروع الخارجية للشركات عبر الوطنية التي توجد مقارها في الولايات المتحدة حسب الصناعة، في الأعوام ١٩٨٢ و ١٩٨٩ و ١٩٩١

(نسب مئوية)

الصناعة	١٩٨٢		١٩٨٩		١٩٩١	
	اجمالي الأصول	العمالة	اجمالي الأصول	العمالة	اجمالي الأصول	العمالة
النفط	٣١,٥	٦,٢	١٤,٨	٤,٣	١٣,٣	٣,٤
صناعات تحويلية	٥٠,٦	٦٦,٧	٣٧,٠	٦٣,٣	٣٥,٩	٦١,٩
الأغذية ومنتجاتها	٣,٩	٦,٧	٣,٦	٧,٣	٣,٦	٦,٧
الكيميائيات والصناعات المرتبطة بها	١٠,٧	٨,٩	٧,٧	٨,٨	٧,٤	٨,٦
المعادن الأولية والمجهزة	٥,٧	٤,٨	١,٨	٣,٤	١,٦	٣,١
الآلات، باستثناء الكهربائية	٣,٩	١٠,٢	٣,٩	١٠,٠	٤,٠	١٠,٨
المعدات الكهربائية والالكترونية	٧,٥	٧,٩	٥,٩	٨,٤	٥,٦	٧,٧
معدات النقل	١٠,٤	١٤,٠	٧,٤	١٢,٤	٦,٩	١٢,٢
صناعات تحويلية أخرى	٨,٦	١٤,٢	٦,٨	١٣,٠	٦,٧	١٢,٩
الخدمات	١٢,٩	١٢,٨	٤٣,٤	١٧,٩	٤٥,٢	١٨,١
تجارة الجملة	٢,٠	٧,٢	٨,٤	٨,١	٨,٠	٨,١
المالية (باستثناء المصارف)، والتأمين والعقارات	٩,٦	١,٨	٣١,٦	٢,٥	٣٣,٥	٢,٢
خدمات أخرى	١,٣	٤,٨	٣,٤	٧,٣	٣,٨	٧,٨
صناعات أخرى[أ]	٥,٠	١٣,٤	٤,٨	١٤,٦	٥,٥	١٦,٦
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
كل الصناعات (بملايين الدولارات وآلاف العمال)	٧٥١ ٤٨٦	٦ ٦٤٠	١ ٣٣٠ ٠٢٨	٦ ٦٢٢	١ ٦٩٠ ١٦١	٦ ٨٩٨

المصدر: الأونكتاد، البرنامج المعني بالشركات عبر الوطنية، استنادا الى United States Department of Commerce, U.S. Direct Investment Abroad: 1992 Benchmark Survey Data (Washington, D.C., 1985); United States Department of Commerce, U.S. Direct Investment Abroad: 1989 Benchmark Survey Data (Washington, D.C., 1992); and R.J. Mataloni, Jr., "U.S. multinational companies: operations in 1991", Survey of Current Business (United States Department of Commerce, Bureau of Economic Analysis, July 1993).

(أ) تشمل الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك، والتعدين، والتشييد، والنقل والاتصالات والمرافق العامة، وتجارة التجزئة.

الجدول ٨ - معـــدل التغيـــر في العمالـــة في الفروع الخارجية، بلدان متقدمة النمو مختارة حسب المنطقة المضيفة

(نسب مئوية)

المنطقة المضيفة	المانيا (١٩٨٢-١٩٩١)	ايطاليا[أ] (١٩٨٥-١٩٩١)	اليابان (١٩٨٢-١٩٩٠)	السويد[أ] (١٩٨٢-١٩٩٠)	سويسرا (١٩٨٥-١٩٩٠)	الولايات المتحدة[ب] (١٩٨٢-١٩٩١)
جميع المناطق	٣,٩	٩,٧	١١,٠	٨,٠	٨,٥	٠,٤
البلدان المتقدمة النمو	٤,٦	١٠,١	١٨,٣	٨,٢	٨,١	٠,٧
أمريكا الشمالية	٣,٥	٢٠,٦	٢١,٥	١٠,٨	١١,٧	٠,٠-
الجماعة الأوروبية	٤,٨	٧,٤	٢٠,٠[ج]	١٠,٥	٧,٢	٠,٥-
بلدان أوروبية أخرى	٧,٤	١٧,٨	٠٠	٧,٠-[د]	١٢,٣	٤,٢
بلدان صناعية أخرى	٠,٩	٠٠	٠٠	٧,١-	٦,٩-	١,٢
البلدان النامية	٢,٠	٩,٧	٧,٣	٧,٠-	٩,٩	٠,١-
أمريكا اللاتينية	١,٧	٧,٤	١,٩	٠٠	١,٨	٠,١-
افريقيا	٠,٦-	٥,٦	١,٥-	٠٠	٢٥,٥	٣,٧-
غربي آسيا	٣,٣-	٥٦,٥	٥,٩-	٠٠	٠٠	١١,٨-
آسيا والمحيط الهادئ	٤,١	١٠,١	٩,٠	٩,٠	١٨,١	٢,٥
معدل التغير في العمالة المحلية						
جميع القطاعات[هـ]	١,٢	٠,٥	١,٣	٠,٨	١,٨	١,٨
قطاع الصناعة التحويلية	٣,٧-	٠,٠-	١,١	٠,١	١,٥-	٠,١

المصدر: الأونكتاد، البرنامج المعني بالشركات عبر الوطنية، استنادا الى مصادر وطنية.

(أ) الصناعة التحويلية. (ب) باستثناء المصارف. (ج) كل أوروبا. (د) منطقة الشمال الأوروبي فقط.
(هـ) بما في ذلك المصارف.

٢٩ - ومع بضعة استثناءات رئيسية (كندا والمانيا واليابان)، زادت خلال الثمانينات أنصبة العمالة في الفروع الخارجية العاملة في قطاع الصناعة التحويلية في البلدان المتقدمة النمو المضيفة، بما يبين حدوث درجة عالية من اكتساب الطابع عبر الوطني. وعكس هذا الاتجاه وجود تدفقات كبيرة من الاستثمار المباشر الأجنبي، التي وفرت وظائف جديدة أو حولت ملكية الأنشطة الانتاجية إلى الشركات عبر الوطنية الأجنبية، كما عكست تحسن أداء العمالة للفروع الخارجية بالنسبة للشركات المحلية[١٥]. ويمكن تفسير جانب من هذه النتيجة الأخيرة بتركز الشركات عبر الوطنية في الصناعات التي تتميز بقاعدتها العلمية وإتساع نطاقها، والتي تمثل نموا أعلى في العمالة، أو انخفاضا أقل بالنسبة للصناعات التي تتسم بكثافة قوة العمل أو الموارد خلال الثمانينات[١٦]. وفي الصناعات الثلاث المذكورة أعلاه، استقرت العمالة التي ولدتها الفروع الخارجية في السنوات الثلاثة الماضية، أو واصلت نموها. ومن ناحية أخرى، انخفضت العمالة في الصناعات المعدنية، وفي بعض الحالات في صناعة النفط.

(ج) البلدان النامية

٣٠ - نظرا لأن البلدان النامية هي بالدرجة الأولى بلدان مضيفة للشركات عبر الوطنية وليست موطنا أصليا لها، فإن العمالة في الفروع الخارجية الكائنة في إطار اقتصاداتها هي التي تتسم بالأهمية بالنسبة لتلك البلدان. وفي عام ١٩٩٢، كانت العمالة المباشرة في الفروع الخارجية في البلدان النامية تقدر بحوالي ١٢ مليون شخص. وبوجه عام، كانت هذه العمالة تشكل أقل من ٢ في المائة في السكان النشطين إقتصاديا في البلدان النامية (الجدول ١٠). والأثر المباشر في معظم البلدان النامية لا تكاد تكون له أهمية تذكر في ضوء الأعداد الهائلة من الفقراء الذين لا تتاح لهم فرص كبيرة للعمل لدى فرع خارجي، أو لا تتاح لهم أي فرص من هذا القبيل على الاطلاق، حيث كثير منهم ريفيون وعاطلون أو ناقصو العمالة. غير أن هذا التقدير يخفي تفاوتات هامة بين البلدان وداخلها. فطوال الثمانينات وأوائل التسعينات، على سبيل المثال، اجتذب عدد من البلدان الآسيوية ذات الاقتصادات النشطة، وكذلك بضعة بلدان أخرى مثل المكسيك وجامايكا، قدرا كبيرا من الاستثمار المباشر الأجنبي، وأصبحت مندمجة بصورة أكبر في تقسيم العمل الدولي، مع ما ينطوي عليه ذلك من مكاسب كبيرة، من حيث توليد الوظائف الجديدة المباشر وغير المباشر. غير أنه، بوجه عام، كانت البلدان التي تتميز بارتفاع نصيبها من العمالة المولدة من قبل المستثمرين الأجانب بالنسبة لاجمالي العمالة تميل لأن تكون اقتصادات صغيرة من حيث عدد السكان، مثل بوتسوانا أو جامايكا أو سنغافورة. ومن بين الاقتصادات النامية الأكبر حجما، فإن ماليزيا هي البلد الوحيد الذي يتجاوز فيه نصيب الفروع الخارجية في إجمالي العمالة نسبة ٢ في المائة.

٣١ - وعلى خلاف الأهمية المحدودة لدور العمالة في الشركات عبر الوطنية بالنسبة لإجمالي العمالة، فإن هذا الدور كان كبيرا في حالات كثيرة بالنسبة لقطاع الصناعة التحويلية الحديث في البلدان النامية (الجدول ١٠). وفي الواقع، فإن الشركات عبر الوطنية تضم ٢٠ في المائة أو أكثر من إجمالي العمالة في الصناعة التحويلية في عدد من البلدان، الكبيرة والصغيرة على حد سواء، مثل الأرجنتين وبربادوس وبوتسوانا واندونيسيا وموريشيوس والمكسيك وماليزيا والفلبين وسنغافورة وسري لانكا.

الجدول ٩ - بلدان الموطن/بلدان مضيفة مختارة: نصيب العمالة في الفروع الخارجية من مجموع العمالة في قطاع الصناعة التحويلية

(نسب مئوية)

البلد	السنة	بلد الموطن[أ]	السنة	البلد المضيف[ب]
استراليا	...	...	١٩٨٧	٢٣,٨
النمسا	١٩٨٢	٣٤,١	١٩٨٥	٣٦,٥
الدانمرك	...	...	١٩٨٦	١٢,٤
فنلندا	١٩٨٨	٣٦,٧	١٩٨٨	٨,٤
فرنسا	١٩٩٢	٣٠,١	١٩٩٠	١٦,٤
المانيا	١٩٩١	١٧,٧	١٩٩١	١٣,٠
اليونان	...	...	١٩٧٧	٢١,٣
ايرلندا	...	...	١٩٨٧	٤٢,٨
ايطاليا	١٩٩١	١٠,٨	١٩٩١	١٠,٧
اليابان	١٩٩١	٨,١	١٩٩٠	١,٠
هولندا	١٩٨٧	٦٠,٥[ج]	١٩٨٧	١٤,٠
نيوزيلندا	...	...	١٩٩٠	٢٣,٧
النرويج	١٩٨١	٢,٥	١٩٨٩	٦,٤
البرتغال	...	...	١٩٨٤	١٢,٩
السويد[د]	١٩٩٠	٤٧,٠	١٩٩٠	١١,٥
سويسرا	١٩٩٢	٩٥,٥	...	...
تركيا	...	...	١٩٩٠	٣,٢[ج]
المملكة المتحدة	١٩٨١	٢٢,٩	١٩٩٠	١٤,٩[ج]
الولايات المتحدة	١٩٩١	٢٠,٨	١٩٩١	١٠,٨

المصدر: الأونكتاد، البرنامج المعني بالشركات عبر الوطنية، استنادا الى الأمم المتحدة، شعبة الشركات عبر الوطنية والادارة، دليل الاستثمار العالمي، المجلد الثالث: البلدان المتقدمة النمو (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.II.A.9)، ومجموعة متنوعة من المصادر الوطنية.

(أ) نسبة اجمالي العمالة في الفروع الخارجية للشركات عبر الوطنية الموجودة في البلد الى اجمالي العمالة في قطاع الصناعة التحويلية في البلد.

(ب) نسبة اجمالي العمالة في الفروع الخارجية في البلد الى اجمالي العمالة في قطاع التصنيع في البلد.

(ج) بيانات مأخوذة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ادارة الشؤون المالية والنقدية وشؤون المشاريع، اللجنة المعنية بالاستثمار الدولي والمشاريع المتعددة الجنسيات، "الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة". DAFFE/IME (93) 5, Paris, 24 November 1993.

(د) قطاع الصناعة التحويلية يشمل الزراعة والتعدين.

الجدول ١٠ - أعداد العاملين في الشركات التابعة الأجنبية، حسب البلد النامي المضيف/المنطقة: جميع القطاعات والصناعة التحويلية، وآخر سنة متاحة

(بالآلاف والنسب المئوية للقوة العاملة (السكان ذوي النشاط الاقتصادي) والعمالة مقابل أجر)

البلد/المنطقة	جميع القطاعات				الصناعة التحويلية			السنة
	عدد العاملين في الشركات الأجنبية (بالآلاف)	حصة السكان ذوي النشاط الاقتصادي (نسبة مئوية) (ألف)	حصة العمالة ذات الأجر (نسبة مئوية) (باء)		عدد العاملين في الشركات التابعة الأجنبية (بالآلاف)	حصة السكان ذوي النشاط الاقتصادي (نسبة مئوية) (جيم)	حصة العمالة ذات الأجر (نسبة مئوية) (دال)	
افريقيا								
بوتسوانا	٣٥	٨	..		٦	..	(أ)٣٦	١٩٨٩
تونس					٤٧	..	..	١٩٨٤
رواندا	٦		..		٢	١٤	..	١٩٨٩
زائير	٦٧	١	٣٠		٤٤	..	..	١٩٨٤
السنغال	٤١	١	..		٢٦	..	..	١٩٨٤
الكاميرون	٣٥	١	(أ)٩٠		٣٤	..	..	١٩٨٤
كوت ديفوار	٦١	١	(أ)٦٤		٣٤	..	..	١٩٨٤
موريشيوس					٣٥	٢٦	٣٣	١٩٩٠
آسيا								
اندونيسيا	..	١	..		٤٠٠	٧	(ج)٢٤	١٩٨٥
تايلند	(ب)٢٠٥	..	..		١٨٣	٩	١٥	١٩٨٦
جمهورية كوريا	٣١٥	٢	..		٢٨٨	٩	(د)١٥	١٩٧٨
سري لانكا	..	..	..		(هـ)٧١	٨	٤٠	١٩٨٩
سنغافورة	٢٧٠	٢١	٢٦		١٩٣	٥	(ج)٥٨	١٩٨٨
الصين	(ب)٨٣١ ٤	..	..		..	..	..	١٩٩١
الفلبين	(ب)١٨٤		..		١٢٤	٥	(ج)٢٠	١٩٨٨
ماليزيا	(ب)٢١٥	٤	..		(هـ)١٨٨	..	..	١٩٨٤
مقاطعة تايوان الصينية	(ب)٢٥٠	..	..		(و)١٦٠	..	..	١٩٨٩
هونغ كونغ	..	..	..		٨١	١٧	..	١٩٩١
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي								
الأرجنتين	..	..	..		١٨٥	..	(ب)٣٢	١٩٨٤

البلد/المنطقة	جميع القطاعات				الصناعة التحويلية			السنة
	عدد العاملين في الشركات الأجنبية (بالآلاف)	حصة السكان ذوي النشاط الاقتصادي (نسبة مئوية) (ألف)	حصة العمالة ذات الأجر (نسبة مئوية) (باء)		عدد العاملين في الشركات التابعة الأجنبية (بالآلاف)	حصة السكان ذوي النشاط الاقتصادي (نسبة مئوية) (جيم)	حصة العمالة ذات الأجر (نسبة مئوية) (دال)	
أوروغواي	٢٤	٢	..		١٥	٥٧	..	١٩٨٨
البرازيل	..	..	..		٩٠٩	١٤	..	١٩٧٧
بربادوس					٣	١٩	٣١	١٩٨٩
بنما	٢٤	..	٣		٤	٦	..	١٩٨٨
جامايكا	٨٧	١٠	١٢		٣٦	٢٦	..	١٩٨٨
كولومبيا	..	..	..		٨١	..	١٦ و	١٩٨١
المكسيك	٧٥٦ ط	٢	١٢		٥١٦ ط	٨	٢١	١٩٨٨

المصادر: برنامج الأونكتاد للشركات عبر الوطنية، استنادا إلى A. Parisotto, "Direct employment in multinational enterprises in industrialized and developing countries in the 1980s: main characteristics and recent trends", in P. Bailey, A. Parisotto and G. Renshaw, eds., Multinationals and Employment: The Global Economy of the 1990s (جنيف، منظمة العمل الدولية، ١٩٩٣) ، ص ٥٦، ما لم يذكر خلاف ذلك.

(أ) قطاع حديث. (ب) بيانات تتعلق بعام ١٩٩١. وقد حصل عليها برنامج الأونكتاد للشركات عبر الوطنية من مصادر وطنية. (ج) شركات لديها ٢٠ من العاملين أو أكثر. (د) شركات لديها خمسة عاملين أو أكثر. (هـ) بيانات تتعلق بعام ١٩٩٠، وهي مأخوذة من برنامج الأونكتاد للشركات عبر الوطنية. (و) شركات محدودة وغالبيـــة أسهمها مملوكـــة لشركات أجنبية. (ز) شركات لديها عشرة من العاملين أو أكثر. (ح) شركات قطاع خاص لديها عشرة من العاملين أو أكثر. (ط) شركات أجنبية في منطقة كولومبو الكبرى في عام ١٩٨٦، وهذه عمالة مدفوعة الأجر في شركات لديها خمسة من العاملين أو أكثر. (ي) بيانات حصل عليها برنامج الأونكتاد للشركات عبر الوطنية من مصادر وطنية. (ك) شركات لديها ٣٠٠ من العاملين أو أكثر. (ل) المؤسسة المكسيكية للضمان الجماعي. (م) التعداد الاقتصادي الوطني لعام ١٩٨٧.

ملاحظة: الأعداد الإجمالية المتعلقة بالسكان ذوي النشاط الاقتصادي والعمالة ذو الأجر فيما يتصل بالأعمدة (ألف) و(باء) و(جيم) و(دال)، مأخوذة من حولية إحصاءات العمل لمنظمة العمل الدولية.

٣٢ - وخلال الثمانينات، اتسعت العمالة في الفروع الخارجية في البلدان النامية المضيفة، وذلك استنادا إلى البيانات المتعلقة بالعمالة في الفروع الخارجية للشركات عبر الوطنية من بلدان الموطن الرئيسية. وعلى حين شهد بعض البلدان نموا في العمالة المباشرة في الفروع الخارجية، فإن البعض الآخر، بما في ذلك بلدان عديدة في افريقيا وغربي آسيا وأمريكا اللاتينية، قد شهد انخفاضا (الجدول ٨ أعلاه). كما زادت العمالة بشكل سريع في مناطق تجهيز الصادرات، حيث ارتفع النمو العام للعمالة سنويا من ٩ في المائة خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٦ إلى ١٤ في المائة خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠[٧٧]. وكان معظم الزيادة في السنوات الأخيرة متركزا في الصين، حيث توسعت بشكل سريع المشاريع المشتركة والاستثمارات التأسيسية ذات التوجه الذي يتسم بكثافة اليد العاملة بدرجة كبيرة. وقد زادت العمالة في الفروع الخارجية في الصين من ٠,٩ من المليون في عام ١٩٨٧ إلى ٣,٢ من المليون في عام ١٩٩٠، ثم إلى ٦ ملايين في عام ١٩٩٢[٧٨].

٣٣ - ويلاحظ، في الواقع، أن تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان والاقتصادات النامية في وسط وشرق أوروبا ما فتئت تتزايد على نحو كبير يفوق معدل تزايدها في البلدان المتقدمة النمو، مما يعكس توسع الأسواق واطراد مواتاة الأحوال الاقتصادية والتنظيمية لهذا الاستثمار. وثمة فرص هامة قد أتيحت للمستثمرين الأجانب بسبب برامج الخصخصة الكبيرة، كما حدث على سبيل المثال في الأرجنتين واندونيسيا وبيرو وسنغافورة وشيلي وفنزويلا والمكسيك وهنغاريا. ومشاركة الشركات عبر الوطنية في برامج الخصخصة يعود بعدد من الفوائد المحتملة على البلدان المضيفة. والأثر المتعلق بالعمالة غير أكيد، مع هذا، بالنسبة للمدى القصير على الأقل. فقد يقوم الملاك الجدد بتنظيم العمالة وخاصة في المشاريع التي توجد بها عمالة زائدة عن الحاجة. وفي حالة استمرار الاتجاه السائد حاليا في ميدان تزايد الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان النامية، فإن من المنتظر لمعدل توليد العمالة على يد الشركات عبر الوطنية أن يتزايد في المستقبل.

٣٤ - وبالنسبة لبلدان نامية كثيرة، يلاحظ أن مناطق تجهيز الصادرات وسائر المناطق الاقتصادية الخاصة هي الطريق الهام الوحيد للاستثمار المباشر الأجنبي فيما يتصل بعدد فرص العمل التي تتهيأ. وفي الوقت الراهن، يوجد ما يقرب من ٢٠٠ منطقة لتجهيز الصادرات في حوالي ٦٠ بلدا ناميا، وهذه توفر زهاء ٤ ملايين فرصة عمل مباشرة، وثمة مناطق إضافية لتجهيز الصادرات يزمع الاضطلاع بها في ٢٠ بلدا آخر على الأقل. ومن المقدر أن أكثر من ٢ مليون نسمة كانوا يعملون في مثل هذه المناطق في عام ١٩٩١ بالصين وحدها[٧٩]. وهناك بلدان عديدة أخرى تشكل أمثلة ناجحة فيما يتعلق بإيجاد فرص العمل من خلال مناطق تجهيز الصادرات، وذلك رغم وجود بلدان عديدة أخرى تعد أقل نجاحا في هذا الصدد (الجدول ١١).

٣٥ - وظهور مناطق تجهيز الصادرات يعكس جزئيا تغير المزايا المتصلة بتكاليف العمل في البلدان النامية بالنسبة للشركات عبر الوطنية. ومن الممكن، في هذا الصدد، إجراء التمييز التالي بين الجيل الأول من المناطق، أي المناطق التي ازدهرت في السبعينات أو أوائل الثمانينات والتي بلغت الآن مرحلة النضج، والجيل الثاني، أي مناطق تجهيز الصادرات التي اجتازت مرحلة توسع كبير طوال أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات.

الجدول ١١ - العمالة في مناطق تجهيز الصادرات وسائر المناطق الخاصة بالبلدان/الأقاليم النامية، لعام ١٩٩٠ (أو لآخر عام متاح)

البلد/المنطقة	عدد المناطق العاملة في تجهيز الصادرات	عدد الأشخاص المستخدمين
افريقيا		٢٣٠ ٦٤٨
بوتسوانا	١	١٣ ٠٠٠
توغو	١	٣ ٩٧١
تونس[أ]	٩	٩٣ ٣٧٧[ب]
السنغال	١	١ ٢٠٠
سوازيلند	١	...
غانا	١	٢ ٦٠٠
ليبريا	١	...
ليسوتو	١	...
مصر	٧	٢٥ ٠٠٠
المغرب	١	١ ٥٠٠
موريشيوس	٧	٩٠ ٠٠٠
أسيا ومنطقة المحيط الهادئ		٢ ٦٤٨ ٧٥٩
الأردن	١	...
الإمارات العربية المتحدة	٢	٥ ٥٠٠
باكستان	٣	٧ ٠٠٠
البحرين	٢	٤ ٦٠٠
بنغلاديش	١	١٠ ٠٠٠
تايلند	١	٢٧ ٩٩٠
توغو	١	...
الجمهورية العربية السورية	٦	...
جمهورية كوريا	٢	٩١٠ ٧١[ب]
سري لانكا	٢	٧١ ٣٥٨

البلد/المنطقة	عدد المناطق العاملة في تجهيز الصادرات	عدد الأشخاص المستخدمين
الصين	٧	٢ ٢٠٠ ٠٠٠
الفلبين	٥	٤٣ ٢١١(ب)
فيجي(أ)	-	٠٠٠
ماليزيا	١٠	٩٨ ٩٠٠
مقاطعة تايوان الصينية	٣	٧٠ ٧٠٠
موناكو	٤	٦٠ ٠٠٠
الهند	٦	٣٠ ٠٠٠
اليمن	١	٠٠٠
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي		١ ٠٧٣ ٧٠٠
الأرجنتين	١	٠٠٠
أروبا	٢	٨٠٠
أنتيغوا وبربودا	١	٠٠٠
البرازيل	١	١٣٧ ٠٠٠
بربادوس	-	٢٠ ٠٠٠
بليز	١	٦٠٠
بنما	١	٦ ٤٧٦
بورتوريكو	٢	١٥٥ ٠٠٠
ترينيداد وتوباغو	١	٤٠٠
جامايكا	٤	١٨ ٠٠٠
جزر الأنتيل الهولندية	١	٣٠٠
جزر البهاما	٢	٨ ٠٠٠
الجمهورية الدومينيكية	١٨	١٥٠ ٠٠٠
دومينيكا	١	٠٠٠
سانت فنسنت	١	٤٠٠

البلد/المنطقة	عدد المناطق العاملة في تجهيز الصادرات	عدد الأشخاص المستخدمين
سانت كيتس ونيفس	١	٥٨٣
سانت لوسيا	٢	١ ٥٠٠
السلفادور	١	٥ ٨٩٠
شيلي	١	٨ ٥٠٠
غرينادا	١	...
غواتيمالا	١	٥٥ ٠٠٠
كوستاريكا	٤	٦ ٠٠٠
كولومبيا	٨	٧ ٠٠٠
المكسيك	٢٣	٤٦٠ ٠٠٠
نيكاراغوا	١	...
هايتي	٢	٤٣ ٠٠٠
هندوراس	٣	٣ ٠٠٠
المجموع	١٨٥	٣ ٩٦٧ ١٥٦

المصدر: قاعدة البيانات المتعددة لمنظمة العمل الدولية (ILO-MULTI)، استنادا إلى معهد ستراسبورغ ومصادر أخرى.

(أ) لا توجد مناطق لتجهيز الصادرات ذات حدود جغرافية معينة، ولكن توجد مناطق صناعية يحظى فيها عدد من مؤسسات التصدير بشروط عمل تماثل الشروط الممنوحة في مناطق تجهيز الصادرات.

(ب) ١٩٩١.

(أ) تتضمن الفئة الأولى مناطق "ناضجة" في بلدان أو جهات من قبيل جمهورية كوريا والفلبين ومقاطعة تايوان الصينية وموريشيوس. وهذه المناطق قد مرت بدورة الحياة الكاملة لمنطقة تجهيز الصادرات. وفي البداية، إزدادت العمالة فيها، على نحو سريع، بفضل استمرار تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي في العمليات ذات الكثافة العمالية. ومع تحسن الأجور وشروط العمل إلى جانب إرتخاء القيود المفروضة على الأنشطة النقابية، يلاحظ أن الانتاج ذي الكثافة العمالية قد حل تدريجيا محل الأنشطة ذات الكثافة العمالية، كما كان هناك هبوط في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي، وقد أدى هذا الهبوط إلى إحداث تخفيض في العمالة، وذلك مع انتقال الانتاج ذي الكثافة العمالية إلى مواقع أكثر مواءمة. والأزمة السياسية المتصلة بهذه المناطق، التي تقترب من المرحلة النهائية في دورة حياتها، تتمثل في الخيار بين تحويلها إلى مناطق للصناعات المتقدمة أو إلغائها على نحو تدريجي.

(ب) وتتضمن الفئة الثانية مناطق في بلدان من قبيل تونس والجمهورية الدومينيكية وسري لانكا والصين وغواتيمالا والمكسيك. ولقد سجلت هذه المناطق توسعا كبيرا في أواخر الثمانينات، وكان هذا التوسع راجعا في بعض منها إلى إنتقال الاستثمار في مجال الانتاج الصناعي التحويلي البسيط ذي الكثافة العمالية الكبيرة من الاقتصادات الأربعة الحديثة التصنيع بشرق آسيا.

٣٦ - وتجربة كلا هاتين الفئتين تشير إلى أن إنشاء مناطق تجهيز الصادرات قد يمثل استراتيجية مفيدة فيما يخص توليد العمالة عن طريق الاستثمار المباشر الأجنبي؛ ومع هذا، فهذه المناطق محاطة بتقييدات واضحة، سواء من حيث أنواع الأعمال التي تتاح (انظر المناقشة المتعلقة بنوعية العمالة أدناه) أم من حيث إستدامة هذه الأعمال على الصعيد الطويل الأجل. والانتاج في غالبية مناطق تجهيز الصادرات ما فتئ محصورا في المنسوجات والملابس أو في السلع الكهربائية والالكترونية، مما يشير إلى أن جاذبية اليد العاملة الرخيصة، حتى لو كانت مدعمة بحوافز أخرى، قاصرة على الاستثمار المباشر الأجنبي في مجموعة محددة من الصناعات. وعلاوة على ذلك، يلاحظ أنه، مرور الوقت ومع تزايد تكاليف العمالة، فإن الاستثمار المباشر الأجنبي قد ينتقل، وأن البلدان المعنية لا تستطيع الاحتفاظ بمستواها المتعلق بنمو هذا الاستثمار وما يتصل به من عمالة إلا عن طريق الاستثمار في ميدان التعليم وتعزيز المهارات وتشجيع الشركات عبر الوطنية على الاستثمار في عمليات ومنتجات تتسم بمزيد من الكثافة التكنولوجية. وهذه الاستراتيجية قد أتبعت بشكل ناجح، على سبيل المثال، من جانب بعض بلدان آسيا الحديثة التصنيع[٢٠].

٣٧ - وكانت الشركات عبر الوطنية، التي تتسم بكبر الحجم وبالرسوخ في ميدانها، بمثابة الأهداف الرئيسية لجهود التشجيع التي اضطلعت بها السلطات المسؤولة عن مناطق تجهيز الصادرات. ومع هذا، وباستثناء الشركات الكبيرة عبر الوطنية العاملة في مجال الالكترونيات، يلاحظ أن غالبية الجهات الاستثمارية الاجنبية في المناطق من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وهذه الشركات هي التي تُستمال، في الواقع، بفعل الحوافز وانخفاض تكاليف الانتاج، مما قد يتوفر في المناطق، حيث أن قراراتها المتصلة بالاستثمار المباشر الأجنبي كثيرا ما تكون شديدة التأثر باعتبارات التكلفة على المدى القصير. ومن منطلق العمالة، يلاحظ أن هذا لا يخلو من نفع بالنسبة للبلدان النامية. ففروع الشركات عبر الوطنية، الصغيرة والمتوسطة الحجم، كثيرا ما تميل نحو توليد العمالة بشكل كفء نسبيا، وبمعدلات عمالة/رأس مال

تفوق المعدلات السائدة لدى فروع الشركات عبر الوطنية الكبيرة الحجم أو الشركات المحلية في البلدان النامية[٢١]. ومشاركة أصحاب الأعمال المحليين تتفاوت تفاوتا كبيرا على صعيد المناطق المختلفة، ولكنها تتزايد عموما بمرور الوقت ومع تزايد استقرار أنشطة المناطق واجتذابها لانتباه منظمي المشاريع المحليين.

٣٨ - ورغم أن العمالة التي تولدها فروع الشركات الأجنبية في اقتصاداتها هي التي تظهر في العالم النامي، فإنه ينبغي أن يلاحظ أن ثمة اقتصادات نامية ضئيلة - وخاصة في منطقة آسيا - هي التي تظهر باعتبارها قاعدة وطنية كذلك للشركات عبر الوطنية. وخلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠، ومن جراء عدد من العوامل التي تتضمن من بين ما تتضمنه ارتفاع تكاليف العمالة بالوطن، يلاحظ أن الاستثمار ذا الاتجاه الخارجي على يد شركات هذه الاقتصادات قد تزايد بسرعة - بضعف معدل الزيادة في البلدان المتقدمة النمو - وهذا الاستثمار يشكل الآن ما يزيد عن ٤٠ في المائة من الاستثمار المباشر الأجنبي ذي الإتجاه الداخلي بعدد من البلدان الآسيوية. ورغم أن الحصة الشاملة للشركات السالفة الذكر ما زالت ضئيلة، فإن أهميتها، كشركات استثمارية وكجهات لتشغيل اليد العاملة، بالوطن وبالبلدان المضيفة، قد تزداد نموا. وهذا قد لا يخلو بصفة خاصة من أهمية بالنسبة للبلدان النامية المضيفة، حيث يوجد الجزء الأكبر من الاستثمار المباشر الأجنبي من الاقتصادات النامية.

٧ - الآثار غير المباشرة والفوائد العرضية

٣٩ - بالإضافة إلى عدد من يعملون بشكل مباشر، يلاحظ أن الشركات عبر الوطنية، شأنها شأن سائر أنواع المؤسسات، تقوم بتوليد فرص للعمالة من خلال الآثار المضاعفة وشتى الصلات مع الوحدات الاقتصادية بالوطن وبالبلدان المضيفة. وكقاعدة عامة، يتأتى، من كل عمل ناتج مباشرة عن شركة عبر وطنية، عمل أو عملان باسلوب غير مباشر بسبب الصلات الأمامية أو الخلفية. والصلات الخلفية، أي شراء المواد الخام وقطع الغيار والمكونات من مقاولي الباطن ومن الموردين الخارجيين، تعد من القنوات الرئيسية التي يمكن للشركات عبر الوطنية أن تسهم من خلالها إسهاما غير مباشر في توليد العمالة. وأهمية هذه الآثار قد تزايدت في السنوات الأخيرة، في أعقاب الإتجاه نحو الإمعان في تقسيم العمل وهبوط مستوى التكامل الرأسي الذي يحدث في أكبر الشركات بسبب التركيز التدريجي للشركات على جزء أصغر حجما من سلسلة القيمة المضافة، واطراد اعتمادها، لأسباب تتعلق بالتكنولوجيا أو بدواعي المرونة، على جلب ما تحتاجه من جهات أخرى على الصعيدين الوطني والدولي. والعمالة، بالتالي، تتعرض تدريجيا للنشوء في الخارج. والصلات الأمامية، من قبيل الصلات القائمة بين الشركات عبر الوطنية وموزعي منتجاتها، يمكن أيضا أن تؤدي إلى خلق فرص للعمل، وإن لم يكن ذلك بنفس مستوى الصلات الخلفية. وهذه الصلات وغيرها، سواء كانت ذات نطاق ضيق أم واسع، واردة في الجدول ١٢.

٤٠ - واستنادا إلى نتائج مختلف الدراسات التجريبية المتعلقة بالأهمية النسبية للآثار غير المباشرة للعمالة التي تترتب على أنشطة الشركات عبر الوطنية، يمكن ذكر الملاحظات التالية[٢٢]:

(أ) الآثار غير المباشرة تعد، بشكل عام، إيجابية وكبيرة، فهي تولد، في ظل شروط بعينها، ما يناهز نفس عدد الوظائف التي تأتي بها الشركات عبر الوطنية مباشرة أو ما يفوق ذلك العدد. وتقديرات فترة أوائل الثمانينات، التي تستند إلى تحليلات المدخلات - المخرجات، تشير في الواقع إلى توليد ما يتراوح بين عمل وعملين، بشكل غير مباشر، عن كل عمل مترتب على فروع الشركات الأجنبية مباشرة، وذلك في حالات تايلند والفلبين وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في جملتها[٢٣].

(ب) والآثار المضاعفة تتباين بشكل كبير تبعا لطرائق مشروع الشركة عبر الوطنية وصناعة الاستثمار وأحوال البلدان المضيفة. وعلى سبيل المثال، يلاحظ أن أكبر الآثار غير المباشرة في مجال العمالة تتأتى من فروع الشركات الأجنبية التي تتسم برساخة جذورها لدى البلد المضيف، والتي تتجه أساسا نحو السوق المحلية، والتي تضم قوة عاملة محلية ذات مستوى تعليمي طيب. ومع هذا، فإن مناطق تجهيز الصادرات، التي تتولى تجميع المنتجات النهائية كجزء من استراتيجيات الإمداد العالمية للشركات الأم، تترتب عليها عموما آثار مضاعفة بالغة الضآلة. والتشجيع من قبل الحكومات المضيفة قد يكون عاملا هاما في مجال زيادة الشراء المحلي من جانب فروع الشركات الأجنبية. ومع هذا، فقد حدث في بعض الحالات، كما حدث أحيانا في حالات أخرى بسبب بعض القواعد ذات المضمون المحلي، أن قام كبار المستثمرين الأجانب بتشجيع الشركات التي دأبت على التوريد لهم على اللحاق بهم في البلدان المضيفة.

(ج) من المرجح أن تنشأ الآثار الرئيسية الضيقة والعريضة للعمالة الأفقية عن الدور الذي تقوم به الشركات عبر الوطنية كحفاز لإجراء تحول هيكلي طويل الأجل في الاقتصاد المضيف بأساليب مختلفة من بينها، على سبيل المثال، وضع معايير تقنية متقدمة، وتوفير حافز على تجميع قدرات تقنية وتنظيمية محلية، وإيجاد صلات مع الأسواق العالمية. وفي هذا السياق، تعتبر الآثار الكمية مرتبطة ارتباطا وثيقا مع الآثار النوعية وغيرها من الآثار العرضية، طالما تساعد هذه الآثار الأخيرة على توليد نمو اقتصادي مستدام وتوليد عمالة في البلدان المضيفة نتيجة لذلك. إلا انه ليس هناك دليل كاف على أهمية هذه الآثار النوعية والشروط الضرورية اللازمة لرفع مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للعمالة في البلد المضيف الى الحد الأقصى. وقد تمكنت اقتصادات شرق آسيا الحديثة العهد بالتصنيع من الاستفادة من وجود المستثمرين الأجانب - من حيث إعادة التشكيل الصناعي والعمالة - ولا سيما عندما يجري دعم بناء القدرة المحلية في صناعة ما، مثل الالكترونيات، من قبل برامج قطاعية ويتلقى إرشادا كفؤا من قبل الحكومة المضيفة[٢٤]. وتعتبر الخبرة المكتسبة في المكسيك مماثلة لذلك[٢٥]. ولم تظهر لغاية الآن، في بلدان نامية كثيرة أخرى، دورة قوية مماثلة.

الجدول ١٢ - الآثار غير المباشرة لما تولده الشركات عبر الوطنية من عمالة في البلدان المضيفة

نوع الأثر	توضيح
الآثار الرأسية	
ترابط صعودي (متأخر)	العمالة التي تولدها الشركات التابعة الأجنبية بصورة غير مباشرة لدى مورديها المحليين (للمواد الخام، وقطع الغيار، والمكونات، والخدمات وغير ذلك)
ترابط نزولي (متقدم)	العمالة التي تولدها الشركات التابعة الأجنبية بصورة غير مباشرة لدى عملائها المحليين (مثل الموزعين ووكلاء الخدمات وغيرهما)
الآثار الأفقية	
الضيقة	العمالة التي تتولد بصورة غير مباشرة (أو تزاح من مكانها) في المشاريع المحلية المتنافسة في الصناعة ذاتها كشركات تابعة أجنبية
العريضة	العمالة التي تتولد بصورة غير مباشرة في المشاريع المحلية النشطة في صناعات غير التي تقوم بها الشركات التابعة الأجنبية
الآثار الاقتصادية الكلية	العمالة التي تتولد بصورة غير مباشرة نتيجة لانفاق عمال الشركات التابعة الأجنبية أو حملة أسهمها، أو تنزاح من مكانها نتيجة لزيادة مكونات الانتاج المستوردة

المصدر: مأخوذة من منظمة العمل الدولية، Technology Choice and Employment Generation by Multinational Enterprises in Developing Countries (Geneva, ILO, 1984), p.39.

باء - نوعية العمالة

٤١ - تعتبر نوعية العمالة التي توظفها الشركات عبر الوطنية من مجالات الاهتمام الرئيسية لصناع السياسة في البلدان المضيفة وبلدان الموطن على حد سواء نظرا لأن الحكومات تتنافس بشدة على اجتذاب أو إبقاء استثمارات الشركات عبر الوطنية في الأنشطة التي توفر وظائف عالية الأجر رفيعة المهارة. إلا أن من الصعب تقييم نوعية عمالة الشركات عبر الوطنية وأثرها في سوق اليد العاملة. أما بالنسبة لمسألة كمية العمالة، فإن مدى الآثار المباشرة وغير المباشرة واسع جدا، وقد يكون لكل أثر بمفرده إشارة إيجابية أو سلبية (انظر الجدول ١ أعلاه).

٤٢ - تتمتع القوة العاملة التي تستخدمها الشركات التابعة الأجنبية استخداما مباشرا بمستويات رفيعة من حيث الأجور وشروط العمل واستحقاقات الضمان الاجتماعي على الأغلب، بالمقارنة مع الشروط السائدة في الشركات المحلية، وذلك على المستويين الكلي والصناعي. وفي البلدان المتقدمة النمو، على سبيل المثال، وجد أن مستوى أجور ومرتبات الشركات التابعة الأجنبية أعلى، بدون استثناء، من مثيلاتها في الشركات المحلية وأن الفجوة بين مرتبات الشركات الفرعية الأجنبية ومرتبات الشركات المحلية ظلت تتسع خلال الثمانينات. ويتراوح مدى نطاق فوارق الأجور لصالح الشركات الفرعية الأجنبية من نسبة تزيد عن ١٠ في المائة في فرنسا وايرلندا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الى ذروة تبلغ ١٣٤ في المائة في حالة تركيا[٦]. ويمكن القول، استنادا الى جملة مصادر من بينها عدد من الدراسات التي أجرتها منظمة العمل الدولية عن الشركات عبر الوطنية في اندونيسيا وماليزيا وبيرو وتايلند، إن المرتبات التي تدفعها الشركات عبر الوطنية من المرجح أن تكون وسطيا، أعلى بصفة عامة من الأجور التي تدفعها الشركات المحلية في عدد من البلدان النامية كذلك[٧].

٤٣ - وثمة عدد من العوامل المتصلة ببعضها اتصالا وثيقا التي توضح سبب كون شروط الأجر في الشركات الأجنبية أحسن بصفة عامة مما هي عليه في الشركات المحلية. فأنشطتها تميل أولا إلى التمركز في الصناعات ذات المهارات العالية الكثيفة التسويق ورأس المال حيث تختلف التشكيلة المهنية لعمالها في معظم الأحيان عن نظيراتها الوطنيات[٨]. وتتضح الفوارق بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية من حيث حجم وتكنولوجيا وتنظيم الانتاج بشكل جلي في البلدان النامية. ثانيا، تقتضي الاستراتيجيات المتجهة صوب السوق العالمية وجود عمال منضبطين انضباطا جيدا ممن يمكن الاعتماد عليهم في استيفاء معايير ضبط الجودة وجداول الانتاج المقررة من حيث المكان الذي تحتله الشركة الأجنبية في الشبكة الانتاجية. وإن الشطر الأكبر من الثمن الذي تدفعه الشركات الفرعية الأجنبية لتقليل محازفات أخطاء وتأخيرات الإنتاج يتمثل في عرض مغريات جذابة على العمال المرغوب فيهم لاجتذابهم للعمل لديها والبقاء عندها عوضا عن العمل لدى الشركات الوطنية. ومن المرجح أن يكون الثمن عاليا بصفة خاصة في البلدان التي تتسم فيها السوق المحلية بندرة اليد العاملة الماهرة والمدراء المهرة. ثالثا، تتضح ضرورة قيام الشركات عبر الوطنية بعرض أجور وتدريب وشروط عمل مواتية نسبيا على عمالها المرغوب فيهم بأجلى معانيها في الظروف التي تكون فيها الثقافة السائدة في البلد المضيف تفضل الشركات المحلية على الشركات الأجنبية. رابعا، وبالنظر الى تركز الأضواء على الشركات عبر الوطنية، تجد نفسها مدفوعة جزئيا لعرض

أجور واستحقاقات وظروف عمل جيدة من أجل تفادي تعرضها لانتقادات وطنية أو دولية بشأن معايير العمل التي تقدمها. وأخيرا فإن كبر حجم كثير من الشركات التابعة الأجنبية يجعلها أكثر عرضة من الشركات المحلية الصغيرة لتشكيل نقابات فيها وللضغوط التي تأتي من اليد العاملة المنظمة للتقيد بالتشريع والممارسات الوطنية التي يقصد بها حماية حقوق العمال[٢٩].

٤٤ - ورغم أن الشركات عبر الوطنية تدفع علاوة محلية لقوتها العاملة في البلدان النامية، فما تزال هناك عموما مع ذلك، فجوة كبيرة بين مستويات الأجور في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وتظهر البيانات المتعلقة بالشركات عبر الوطنية الموجودة في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، أن متوسط تعويض الشركات التابعة الأجنبية في البلدان النامية يقارب ثلثي تعويض الشركات الأم العاملة في قطاع الخدمات و٣٠ في المائة في قطاع الصناعات التحويلية. وتشير هذه النتيجة أيضا الى أن الشركات عبر الوطنية تستأثر، كمجموعة، بالوظائف ذات المهارات الرفيعة نسبيا في قطاع الخدمات في البلدان النامية ولكنها تميل الى نقل العمليات التي تتطلب مهارات منخفضة الى قطاع الصناعات التحويلية[٣٠].

٤٥ - ومن المهم التأكيد أن انخفاض الأجور بحد ذاته قد لا يكون كافيا لاجتذاب استثمارات أجنبية معمرة ما لم تقترن بشروط أخرى من قبيل وجود بنية أساسية مناسبة ويد عاملة ذات نوعية جيدة قادرة على إعطاء إنتاجية رفيعة الى حد معقول ووجود تنظيم كفؤ للانتاج في الشركات التابعة. والفوارق الضخمة في التكاليف الإسمية لليد العاملة في سائر البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تكافئها الى حد كبير فوارق موازية في انتاجية اليد العاملة . ويعتبر متوسط تكلفة اليد العاملة لغاية الآن متماثلا في مختلف الأماكن أكثر مما هو عليه الحال في الأجور الإسمية (الجدول ١٣).

٤٦ - ورغم أن سجل الشركات عبر الوطنية فيما يخص عمالها يعتبر متقدما عموما من حيث المرتبات وشروط العمل التي توفرها لمستخدميها في البلد المضيف بالمقارنة مع الشركات المحلية فإنه ليس سجلا ناصعا في جميع الأحوال. وثمة مجالات خلافية عديدة من أشدها سجل عدد من الشركات عبر الوطنية في مجال العلاقات العمالية ولاسيما فيما يتعلق بمبادئ حرية تشكيل النقابات والحق في التنظيم والمساومة بصورة جماعية. ورغم ندرة الانتهاكات الجسيمة لهذين المبدأين، فإنه يمكن التعرف على مجموعة واسعة من المشاكل: منها الجهود التي تبذلها الشركات عبر الوطنية للحيلولة دون إنشاء وتشغيل مجالس عمالية؛ واستخدام الطرق والضغوط الملتوية للتشجيع على عدم الانتساب للنقابات؛ والتشجيع على الانتساب للاتحادات التابعة للشركة؛ والقيود المفروضة على قادة النقابات العمالية في البلد المضيف للحصول على المعلومات المتوفرة في المقر وشد اهتمام صناع القرار في الشركة الأم في البلدان الأصلية إليهم[٣١]. وتشتكي النقابات كذلك، ولاسيما من البلدان النامية، من أن الشركات عبر الوطنية العاملة في بلدانها غالبا ما لا تعطي إشعارا معقولا بالتغيرات التي تجريها في عملياتها[٣٢].

الجدول ١٢ - أجر الساعة والرقم القياسي لمتوسط التكلفة[أ] في صناعة الملابس الدولية، ١٩٨٧-١٩٩٢

البلد/المنطقة	متوسط أجر الساعة بما في ذلك التكاليف الاجتماعية، ١٩٩٢		الرقم القياسي لمتوسط التكلفة				التغير ١٩٨٥-١٩٩٢ (نسبة مئوية)	الانتاجية المفترضة ١٩٩٢
	بالمارك الألماني	نسبة مئوية[ب]	١٩٩٢	نسبة مئوية[ب]	١٩٨٧	نسبة مئوية[ب]		
البلدان المتقدمة النمو								
اسبانيا	٠,٤٤	٣٨	٣٨٥	٦٠	٢٧٨	٥٤	٣٨	٩٠
ألمانيا	٢٧,٣٠	١٠٠	٦٤٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٢٦	١٠٠
ايطاليا (شمال)	٢٧,٧٧	١٠٢	٦٥٢	١٠١	٥٥٣	١٠٨	١٨	١٠٠
ايطاليا (جنوب)	١٨,٥٣	٦٨	٥٢١	٨١	..	..	..	٩٠
البرتغال	٦,٠٠	٢٢	٢٧٦	٤٣	١٧١	٣٣	٦١	٨٥
تركيا	٥,٥٠	٢٠	٢٩١	٤٥	٢٠٦	٤٠	٤١	٨٠
الدانمرك	٢٨,٧١	١٠٥	٧٠٧	١١٠	٥٩١	١١٥	٢٠	١٠٠
سويسرا	٢٥,٠٦	٩٢	٦٢٥	٩٧	٤٩٩	٩٧	٢٥	١٠٠
فرنسا	١٥,٨١	٥٨	٤٨١	٧٥	٤١٠	٨٠	١٧	٩٥
المملكة المتحدة	١٢,٧٧	٥٠	٤٠٩	٦٢	٢٨٥	٥٦	٤٤	١٠٠
النمسا	١٨,١٤	٦٦	٤٨٥	٧٥	٤٢٢	٨٢	١٥	١٠٠
الولايات المتحدة الأمريكية	١١,٩٢	٤٤	٥٤٨	٨٥	٣٨١	٧٤	٤٤	٩٠
البلدان/المناطق النامية								
تايوان (محافظة تايون التابعة للصين)	٥,٧٤	٢١	٢٧٨	٤٣	..	..	..	٨٥
تونس	٢,٦٦	١٠	٢٢٥	٣٥	٢٠٦	٤٠	٩	٧٥
جامايكا	١,٢٧	٥	١٩١	٣٠	..	..	..	٧٢
الجمهورية الدومينيكية	٠,٩٤	٣	٢٠٨	٣٢	..	..	..	٧٠
سري لانكا	١,٥٤	٦	٢٥١	٣٩	٢١٧	٤٢	١٦	٦٥
فييت نام	٠,٤٢	٢	١٨١	٢٨	..		..	٥٠
ماليزيا	١,٤٤	٥	١٨٧	٢٩	..	..	..	٦٥
المغرب	١,٨١	٧	٢١٩	٣٤	٢١٢	٤١	٣	٧٠
المكسيك (المناطق الواقعة قرب حدود الولايات المتحدة الأمريكية)	٢,٥٣	٩	٢٣٩	١٧	..		..	٧٠
الهند	٠,٥٢	٢	٢٠٤	٣٢	..	..	..	٤٠

البلد/المنطقة	متوسط أجر الساعة بما في ذلك التكاليف الاجتماعية، ١٩٩٢		الرقم القياسي لمتوسط التكلفة				التغير ١٩٨٥-١٩٩٢ (نسبةمئوية)	الانتاجية المفترضة ١٩٩٢
	بالمارك الألماني	نسبة مئوية(ب)	١٩٩٢	نسبة مئوية(ب)	١٩٨٧	نسبة مئوية(ب)		
هونغ كونغ	٥,٢٥	١٩	٢٥٣	٣٩	٢٢٧	٤٤	١١	٩٠
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية								
استونيا	٠,٩٦	٤	١٨٦	٢٩	..	..	..	٨٠
بولندا	١,٨٧	٧	١٩٥	٣٠	..	..	..	٧٠
تشيكوسلوفاكيا	١,٧٧	٦	١٦٩	٢٦	..	..	..	٨٠
سلوفينيا	٣,٣٣	١٢	٢٢٩	٣٦	..	..	..	٨٠

المصدر: R. Jungnickel, "Globalization and the international division of labour: the role of technology and wage costs", in W. Sengenberger and D. Campbell, eds, New International Divisions of Labour: Globalization and the Location of Work (Geneva, International Institute for Labour Studies, Forum Series No. 3, forthcoming).

(أ) مجموع التكاليف الثابتة وتكاليف الانتاج المتغيرة (بما في ذلك وسائط النقل) محسوبة بدقيقة التجهيز القياسية. الأرقام بالنسبة لجميع البلدان محسوبة على أساس وجود مصنع نموذجي متوسط الحجم يستخدم تكنولوجيا متوسطة المستوى وعلى أساس عقود من الباطن. الاختلافات في الانتاجية ناشئة عن الظروف الوطنية؛

(ب) ألمانيا = ١٠٠.

٤٧ - تحدث هذه المشاكل بدرجات متفاوتة تبعا للاطار المؤسسي الذي ينظم سوق العمل في بلد معين. وتميل الشركات عبر الوطنية، كقاعدة عامة، الى تكييف سياساتها العمالية مع القوانين والممارسات المعمول بها في البلد المضيف. وتعتبر مشاكل العلاقات العمالية والمشاكل المتعلقة بالتقيد بالمعايير الدنيا لليد العاملة مزمنة في البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء المنافسة الحادة على الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن حكومات هذه البلدان قد تحاول عرض تنازلات مرئية وغير مرئية في الميدانين الاجتماعي والعمالي كحافز لاجتذاب المستثمرين الأجانب وإيجاد فرص عمل هي بحاجة ماسة إليها[٣٣]. وهذا يعكس مشكلة حقيقية تواجهها البلدان النامية في مجال السياسة العامة وهي التضارب بين الحاجة الى إيجاد فرص عمل ورفع المعايير العمالية مع عدم القيام في الوقت نفسه برفع أسعارها الى حد يخرجها من السوق.

٤٨ - وهناك مجال آخر من مجالات الاهتمام الرئيسية يتصل بنوعية العمل لدى صغار المنتجين المستقلين رسميا الموجودين في البلدان النامية الذين يشاركون بصفة متعاقدين من الباطن في الشبكة الكثيفة للترتيبات الدولية المشتركة بين الشركات التي ينظمها ويقودها في نهاية المطاف المنتجون والمشترون والموزعون من البلدان الصناعية. وهذه الترتيبات شائعة جدا في مجموعة واسعة من الصناعات ذات الوجهة التصديرية والخفيفة التصنيع مثل المنسوجات والثياب والأدوات الالكترونية والألعاب والأحذية والسلع الرياضية. وتتزايد أهمية هذه المنتوجات في الاقتصادات المتنامية بسرعة في منطقة شرق آسيا على وجه الخصوص. ومع وجود الشركات عبر الوطنية على رأس هذه السلسلة من التعاقد من الباطن، وتورطها بالتالي بشكل غير اختياري تقريبا، فقد اعتمدت بعض الشركات مثل (ليفي شتراوس) مبادئ توجيهية صارمة لاختيار المتعاقدين من الباطن الأجانب أصرت بموجبها على احترام المتعاقدين من الباطن لحقوق العمال مثل عدم استخدام يد عاملة من الأطفال أو إساءة معاملة العمال جسديا.

٤٩ - إلا أن القلق الشعبي إزاء ظروف العمل المتدنية للعمالة الخارجية يعتبر جزئيا، على الأقل، في غير محله. ذلك أن نوعية الوظائف التي تتوفر من خلال ترتيبات الاستعانة بالعمالة الخارجية في البلدان النامية، رغم أنها لا ترقى عادة إلى مستوى ظروف العمل السائدة في القطاع النظامي، وغالبا ما تكون ظروفا كئيبة في المستويات الدنيا من سلسلة التعاقد من الباطن، فإن هذه الوظائف تعتبر عموما بالغة الأهمية بالنسبة لخلق فرص عمل مدرة للدخل وللحصول على التدريب في أثناء العمل من شأنها تمكين العمال العاطلين لولاها عن العمل من الخلاص من الفقر. ونظرا لأن هذه الوظائف ترفع من مستوى رأس المال البشري لكل من المدراء والعمال العاملين في شركات التعاقد من الباطن فهم ينتفعون من هذا القلق ومن التدريب الذي توفره لهم الشركات الفرعية الأجنبية من حيث مراقبة النوعية وإيصال ناتجهم في الوقت المحدد. وترتيب العمل التكافلي هذا القائم بين الشركات عبر الوطنية وموردیها يميز بصفة خاصة جهود الشركات التابعة اليابانية بأن تكرر في الخارج ترتيبات التعاقد من الباطن التي تتبعها في بلد موطنها الأصلي[٣٤].

٥٠ - وثمة مجال ثالث من مجالات القلق الواسع الانتشار إزاء ظروف العمالة السائدة في عمليات الشركات عبر الوطنية ويتعلق بمناطق تجهيز الصادرات. ونظرا لسواد العمليات القائمة على التجميع في صناعات المنسوجات والثياب والصناعات الإلكترونية، فإن نوع العمالة التي وجدت من جراء ذلك تتألف بصفة رئيسية من وظائف غير ماهرة ووظائف متوسطة المهارة. وتشكل الفتيات وسطيا زهاء سبعين في

المائة أو أكثر من مستخدمي هذه المناطق رغم الهبوط الذي بدأت تشهده نسبتهن في عدد من مناطق تجهيز الصادرات. وسجل هذه المناطق مختلط ويعكس كالعادة الفرص المحدودة وغير المتساوية التي توجد في البلدان النامية من ناحية إمكانية الحصول على وظائف ذات نوعية جيدة. وتشتمل ظروف العمل السائدة في هذه المناطق على ساعات عمل طويلة، بما فيها عمل إضافي ونوبات ليلية وغالبا ما يكون تجدد اليد العاملة فيها أعلى مما هو عليه في الشركات الوطنية. وعلاوة على ذلك، تعتبر معدلات الاشتراك في النقابات منخفضة والأمن الوظيفي محدود، وفرص التدريب وتحسين المهارات رديئة، والترابط المتأخر في اقتصاد البلد المضيف ضعيف، إن وجدت أساسا. إلا أن هناك ما يدل على أن الأجور تكافئ المستويات السائدة في البلد المضيف عن العمل ذاته - وذلك عندما تُصرف علاوات من أجل الفرق في تكوين الجنسين (وهذا يشير إلى أن الشركات عبر الوطنية لا تشارك مشاركة كبيرة في سد الفجوة في الأجر بين الجنسين)[٣٥]. كما أن التسهيلات المتوفرة في هذه المناطق أفضل من التسهيلات الموجودة في الشركات المحلية خارجها، مما يشير إلى إمكانية ضمان المعايير المتعلقة بالصحة والحماية من الحوادث الصناعية على نحو أوفى. وفي الختام، ينبغي أن يوضع في الأذهان أن مناطق تجهيز الصادرات تمثل فرص عمل، مهما كانت ضئيلة، للأشخاص الذين لا تتوفر لهم خيارات أفضل.

جيم - الإنتاج الدولي المتكامل وكمية الوظائف ونوعيتها وتوزيعها المكاني

٥١ - تعكس الحقائق والاتجاهات الأساسية الموجزة في الأبواب السابقة من هذا الفصل الأنماط الرئيسية التي ترافق عادة الاستراتيجيات المستقلة والبسيطة التي تتبعها الشركات عبر الوطنية تقليديا والتي ما تزال تميز شطرا كبيرا من عملياتها. وإن نزوع الشركات عبر الوطنية للتحول عنها إلى استراتيجيات خاصة بالشركات أكثر تعقيدا، وظهور أنظمة للإنتاج الدولي المتكامل يرتبا آثارا هامة على كمية الوظائف التي تولدها هذه الشركات ونوعيتها ومكانها. وتنبغي الإشارة إلى أن الانتقال إلى مثل هذا التكامل العميق ينطبق حاليا غاية الانطباق، فيما يبدو، على الشركات الرئيسية المستقرة. بيد أن هذه الشركات تستأثر بنصيب أكبر من مجموع العمالة في الشركات التابعة الأجنبية.

٥٢ - وفيما يخص الأثر الكمي، فقد ينتزن الانخفاض الكلي في العمالة المباشرة، إذا ما قيس على مستوى الشركة، بالانتقال إلى الانتاج الدولي المتكامل نظرا لقيام الشركات باعادة تشكيل أنشطتها وعلاقاتها مع الشركات التابعة بطرق تكفل لها زيادة الكفاءة على صعيد نظام الانتاج بأكمله (مثال ذلك، إذا ظل ناتج الشركة ثابتا في الوقت الذي تهبط فيه التكلفة بحسب الوحدة). وقد ينشأ ضغط هبوطي ثان على العمالة المباشرة من اعتماد طرق جديدة لتنظيم العمل، مثل اتباع أساليب "الانتاج الهزيل" أو عن طريق تطبيق تكنولوجيات تصنيع متقدمة على العمليات التقليدية. وقد تفضي الاستراتيجيات المتكاملة إلى زيادة سرعة انتشار هذه المبتكرات التنظيمية والتكنولوجية المؤدية لنقل اليد العاملة إلى مكان آخر نتيجة لزيادة الترابط فيما بين الشركات الفرعية حيث يتوجب نشر تنظيم العمل القائم على "الممارسة المثلى" على صعيد منظومة الشركة بأسرها إذا ما أريد ألا تتمخض العناصر الافرادية للمنظومة عن مشاكل تمس المنظومة برمتها. ويمكن أن ينشأ أثر ثالث على العمالة المباشرة إذا قامت الشركة لدى إعادة النظر في تنظيم المهام

الداخلية، بالاستعاضة عن الأنشطة الجارية داخلها بترتيبات مشتركة بين الشركات للتعاقد من الباطن والاستعانة بمصادر خارجية. وقد يقترن الانتاج الدولي المتكامل بالتالي بانخفاض اجمالي في العمالة المباشرة ولكي تحدث زيادة في العمالة التي تتولد بصورة غير مباشرة فيما بين المتعاقدين من الباطن والموردين الخارجيين.

٥٣ - ومن المهم التأكيد هنا بأن الاستراتيجيات المتكاملة بحد ذاتها لا تنذر بحدوث انخفاض في مستوى العمالة داخل الشركات عبر الوطنية. والأحرى أن الانتقال إلى مثل هذه الاستراتيجيات قد يحدث آثارا غير مواتية على العمالة الحالية في الشركات المستقرة التي تضطلع بهذه التغيرات الاستراتيجية. أما الشركات الجديدة التي تتبنى استراتيجيات متكاملة منذ البداية فليست بحاجة إلى إعادة تشكيل أرصدتها الموجودة.

٥٤ - وقد يتسبب تكامل الانتاج على صعيد الشركات الفرعية وإقامة مجموعة متنوعة من العلاقات ما بين الشركات في حدوث آثار عديدة على نوعية العمالة. ويمكن ابداء ثلاث ملاحظات على وجه الخصوص فيما يتعلق بالآثار الممكنة للتكامل العميق على نوعية العمالة:

(أ) أولا، يعني زيادة التكامل زيادة التكافل عبر الفئات المنفصلة سابقا أو المستقلة ذاتيا نسبيا من القوة العاملة في إحدى الشركات والمرتبطة بالوحدات الإنتاجية المختلفة. ويمكن أن ينتج عن ذلك تقاربا معينا في جوانب شروط التوظف فيما بين الشركات التابعة المنتشرة جغرافيا، وعلى سبيل المثال في الطرق التي يتم تنظيم العمل بها وفي برمجة الإنتاج للوفاء بمطالب واحتياجات الشركة بأكملها. وبهذا المعنى، فإن العنصر الأساسي للإنتاج الدولي المتكامل هو أن النواتج من كل شركة تابعة هي مدخلات في مكان آخر في النظام. وبرمجة الإنتاج عبر الحدود هو عملية موجهة داخليا بدرجة أكبر من العمليات الإنتاجية المنفردة والتي تفي بمطالب سوق وطنية معينة. ويتضح هذا على وجه الخصوص في حالة الشبكات الأفقية فيما بين الشركات في الإنتاج "الفوري". ورئي، على سبيل المثال، أن التبعية فيما بين الشركات يمكن أن تؤدي الى خفض الاستقلال الذاتي للسلطة المشتركة لتحديد مجالس الأعمال الألمانية[٣٧]. ولكن من المفترض أن تنطبق نفس عملية ادماج جداول الإنتاج على الشركات التابعة المنتشرة جغرافيا للشبكة الإنتاجية العالمية لإحدى الشركات. ومن المحتمل تصور فقدان بعض الاستقلال الذاتي المحلي فيما يتعلق بمعدل سرعة العمل والإنتاج. فإحدى الشركات الالكترونية الموجودة في الفلبين والتابعة لإحدى الشركات هي، على سبيل المثال، المصدر العالمي الوحيد لعنصر يُستخدم محليا في الشبكة الإنتاجية العالمية للشركة. وكثيرا ما يتم استكمال جداولها الإنتاجية في خلال يوم العمل.

(ب) الأثر الآخر المترتب على المعدل الأعلى للتكامل هو احتمال أن تميل بعض جوانب نوعية العمالة الى التقارب داخل الشركات عبر الوطنية[٣٨]. وستتوقف نوعية المدخلات ليس فقط على العوامل المادية وحدها، ولكن بصورة متزايدة على التدريب وتنظيم الموارد البشرية. وإذا كانت الشركات تعتمد بصورة متزايدة ليس فقط على التوقيت ولكن أيضا على نوعية المدخلات الخاصة في نظمها الإنتاجية المتكاملة داخل الشركات وفيما بينها، فإن أحد النواتج يمكن أن يكون بمثابة نشر على نطاق أوسع لاستراتيجيات "الممارسة الأفضل" مع الآثار المواتية المترتبة بالنسبة لنوعية العمالة.

(ج) وختاما، فإن دور الشركة التابعة في الاستراتيجيات الإنتاجية المتكاملة هو الابتعاد عن الأنماط التقليدية للعلاقات فيما بين "الشركة الأم - الشركة التابعة"[٣٩]. وتتعلق إحدى المسائل الهامة المتصلة بنوعية العمالة بموقع شركة تابعة معينة في سلسلة القيمة المضافة للشركة. وكما أشير من قبل، فإن بعض الشركات التابعة قد تكتسب مسؤولية عالمية بالنسبة لخط إنتاج معين أو وظيفة إضافة القيمة بالنسبة للشركة ككل. وبسبب دورها ومركزها المعززين، فإنه من المحتمل أن تتميز تلك الشركات التابعة أو اخصائيات الإنتاج/الوظائف بنوعية أعلى من العمالة وبأمن وظيفي طويل الأجل. وهناك نقطة بيانية ذات صلة هي أنه يمكن أن يقترن الإنتاج المتكامل بلا مركزية أنشطة إضافة القيمة الموجودة بصفة تقليدية في الشركة الأم أو في المقر، وعلى سبيل المثال البحث والتطوير[٤٠]. ويتمثل أحد الآثار المترتبة على ذلك في أنه يمكن أن يقوم المنتجون الدوليون المتكاملون بشدة بتوزيع الوظائف الهامة (والوظائف التي تتطلب مؤهلات عالية والمرتبطة بها) حيثما يبدو أنها أكثر ربحية، وبالتالي توزيع عمليات بلد الموطن للشركة الأم على الشركات التابعة في بلدان أخرى[٤١].

٥٥ - وفي الواقع، فإن الانتشار الأكبر لعمليات الشركات عبر الوطنية هو ما يميز بدرجة أكبر الانتاج الدولي المتكامل عن الأشكال الأخرى لاستراتيجيات الشركات عبر الوطنية. ويمكن أن يوجد عدد متزايد من العمليات والوظائف حيثما توجد العمالة المطلوبة والاشتراطات المطلوبة في البنية الأساسية، وبالتالي توسيع نطاق الوظائف المحتملة في الشركات التابعة الأجنبية. وحتى أنشطة الخدمات، التي تميزت في وقت معين بأنها غير تجارية نسبيا، تشترك الآن في التقسيم الالكتروني للعمل والذي لم يعد القرب المادي من المستعملين يتسم بالأهمية[٤٢]. ولذلك، كلما اكتسبت الموارد البشرية بوصفها "أصولا جرى تكوينها" تدريجيا أسبقية في المنافسة العالمية على اعتبارات الأصول الثابتة مثل القرب من المرافق الإنتاجية الرئيسية وأسواق المستهلكين، فإنه من المحتمل أن ينتج عن ذلك انفصالا أكمل للإنتاج عن الاستهلاك، ومن المحتمل أن تصبح الأنشطة الفردية لإضافة القيمة أكثر انتشارا على نطاق عبر وطني.

٥٦ - وكان العامل الهام الذي يشجع على إعادة نقل وظائف عديدة للشركات عبر الوطنية من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية هو نوعية القوة العاملة الآخذة في الارتفاع سريعا في بلدان عديدة من بين البلدان النامية، بالإضافة الى استمرار هياكل أجورها واستحقاقاتها المنخفضة بصفة عامة. وعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالفروق في أعداد خريجي الجامعات، فإن الصين والبرازيل تأتي في المرتبتين الثالثة والخامسة في العالم في أعداد خريجي العلوم، بينما تأتي البرازيل والصين والمكسيك وجمهورية كوريا والفلبين جميعها متقدمة، على سبيل المثال، على فرنسا والمملكة المتحدة في عدد خريجي الهندسة[٤٣]. وفي ظل مثل هذه الظروف، فإن الشركات عبر الوطنية تأتي الى أحد المواقع في البلدان النامية بمجموعة من العناصر التكنولوجية والإدارية والتي تؤدي، عند اقترانها بالموظفين والعمال المحليين ذوي المؤهلات العالية، الى توليد زيادة في الإنتاجية وميزة تنافسية كبيرة بجزء من تكاليف العمالة في المواقع القائمة في البلدان المتقدمة النمو. وعلى سبيل الإيضاح، يربط الشكل ١ بين الأجور المكسيكية وهذه الميزة الإنتاجية.

الشكل - ١ صناعة الالكترونيات المكسيكية: الإنتاجية والأجور بالمقارنة بمستويات الولايات المتحدة، سنوات مختارة، ١٩٧٥-١٩٨٤

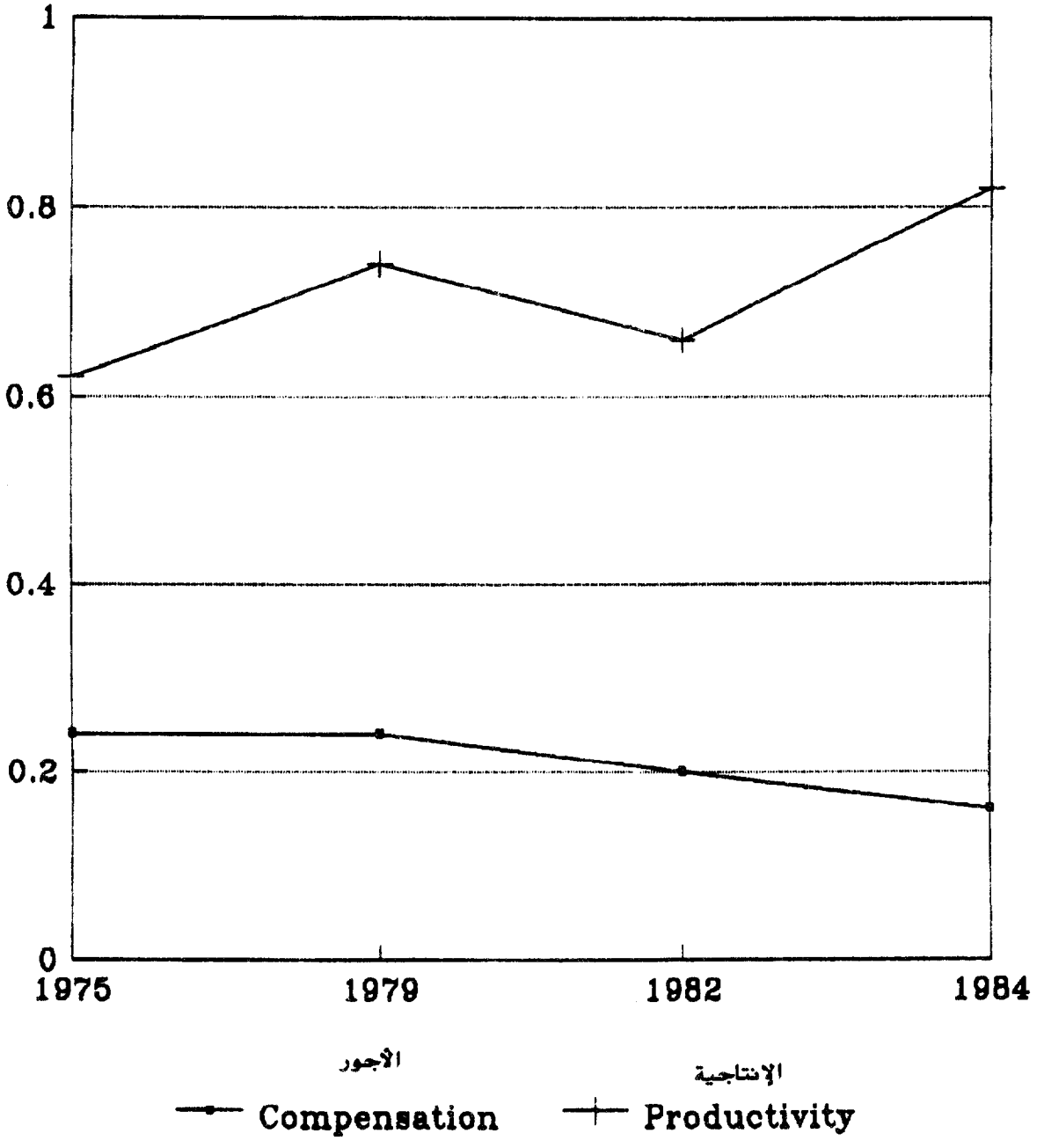

المصدر: H. Shaiken, "The NAFTA, a social charter, and economic growth" in R. Belous and J. Lemco, eds. NAFTA or a Model of Development: The Benefits and Costs of Menging High and Low Wage Areas (Washington D.C. National Planning Associastion, 1993).

٥٧ - بيد أنه على أساس الاتجاهات الراهنة، يبدو أن إعادة توزيع الوظائف من خلال الإنتاج الدولي المتكامل له بؤرة تركيز إقليمية أساسا. وكان نقل الوظائف حتى الآن أكثر وضوحا في التوزيع فيما بين بلدان الإقليم لأنشطة القيمة المضافة عبر البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أو البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا سابقا والقريبة إقليميا. وكما نوقش من قبل، فإن ارتفاع معدلات تأهيل القوة العاملة في بعض البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية هو عامل هام في إحداث انتشار جغرافي أوسع نطاقا لأنشطة الشركات عبر الوطنية وعمالتها. وحتى الآن، تبدو هذه الصلات الإقليمية أساليب معلنة أكثر من كونها أقاليمية للاستثمار والعمالة، والتي ترى أن قرب الأصول الثابتة من أسواق المستهلكين لايزال هاما بالنسبة لأنواع عديدة من العمليات التي تضطلع بها هذه الشركات.

ثالثا - الترابط المتزايد لأسواق العمل

٥٨ - تستحق مسائل عديدة الاهتمام فيما يتعلق بالآثار المترتبة على زيادة الصبغة عبر الوطنية بصفة عامة والاتجاه الناشئ نحو الإنتاج الدولي المتكامل ولاسيما بالنسبة لأسواق العمل العالمية. والمسألة الأولى هي مسألة نشر أنظمة الانتاج العالمية. والثانية هي ميل أنماط التكامل الى انتاج تخصص أكبر لأسواق العمل المنتشرة. والثالثة هي مسألة ما قد تعنيه هذه الاتجاهات بالنسبة للاستقلال الذاتي لأسواق العمل الوطنية وأثر التكامل عبر الحدود على هذه الهياكل.

٥٩ - والاستثمار المباشر الأجنبي ليس موزعا بالتساوي عبر البلدان، بالرغم من أن نمطه يميل الى أن يكون أكثر انتشارا من نمط التجارة الدولية في حد ذاتها[٤٤]. وكما أشير من قبل في هذا التقرير، فإن الوصول الى الأسواق النهائية هو عامل هام في تحديد نمط مواقع الاستثمار المباشر الأجنبي. بيد أن استراتيجيات التكامل الجديدة تنطوي على انفصال أكبر للإنتاج عن الاستهلاك، وبذلك فهي تنطوي على انتشار جغرافي أكبر للنظام الإنتاجي العالمي عما لو كان محكوما فقط بالاستثمار الأجنبي الساعي الى تأمين أسواق له أو التجارة الدولية مع الغرباء فقط.

٦٠ - ويبدو أيضا أن التخصص الأكبر لأسواق العمل يحدث الى حد أن الشركات التابعة المتكاملة تشترك فقط في بعض أنشطة سلسلة القيمة العالمية التابعة للشركة، والى حد أن الأصول الاستراتيجية التي يسعى اليها الآن المنتجون المتكاملون يدخل فيها عنصر أكبر من الرأسمال البشري، أي أنها أصول جرى تكوينها. ولكل من هذين العاملين تأثير كبير محتمل على أنماط ميزة الموقع داخل إحدى الشركات وشبكتها من الوحدات التابعة وغير التابعة، وكذلك عبر البلدان. وبما أن المزايا القائمة على أساس رأس المال البشري لا تسعى اليها فقط الشركات الكبرى، ولكنها تُنقل أيضا جزئيا بواسطتها في شكل ابتكارات تنظيمية وإدارية، فإنه على الأقل من المقبول أنه في إمكان الإنتاج المتكامل دوليا أن يبرز أنماط تقسيم العمالة الى فئات داخل أسواق العمل الوطنية في حين يُسهم في تقارب الأجور والشروط الأخرى في بعض المهن أو الصناعات عبر الحدود. ويمكن في الواقع للنمط الناشئ للإنتاج الدولي المتكامل أن يبرز التفاوتات بين بعض الأنشطة والوظائف الأساسية المنتشرة في جميع أنحاء النظام الإنتاجي

الدولي لإحدى الشركات - ولاسيما مع زيادة الصلات الإنتاجية الرأسية فيما بين الشركات - وزيادة محيط الوظائف، والتي يعتبر العديد منها أقل استقرارا وحصولا على مكافآت مرتفعة من الوظائف الأساسية[٤٥].

٦١ - وأخيرا، فإن الاستقلال الذاتي لأنظمة أسواق العمل الوطنية أو أنظمة الرعاية يمكن أن تتآكل الى حد ما من جراء عملية إدماج الشركات عبر الحدود من خلال الاستثمار المباشر الأجنبي. والمهم هو أن لدى الشركات عبر الوطنية في الوقت الحالي فرصة أكبر لنقل أنشطتها الى تلك المواقع التي يتوفر فيها خليط صحيح من الجودة والتكاليف. وبالنسبة للمنتجين الدوليين المتكاملين، فإن أسواق العمل البعيدة جغرافيا تتنافس بصورة مباشرة على نفس الوظائف. فقد يحتاج أحد صناع السيارات، الذي يرغب في إعادة تشكيل شبكته من الشركات التابعة، لاستبدال المعدات الرأسمالية في إحدى شركاته التابعة، وزيادة وقت التشغيل الأسبوعي الى الحد الأقصى، وربما إضافة نوبة إنتاجية يومية ثالثة. وعند الاختيار من بين الشركات التابعة المختلفة في بلدان شتى، قد تكتشف الشركة أن الأنظمة المتعلقة بوقت التشغيل تختلف بصورة كبيرة عبر هذه المواقع. فأي البلدان سيثبت أنه ملائم بدرجة أكبر للتكيف مع التغييرات المقترحة في تنظيم العمل والإنتاج، وأي الأنظمة لأسواق عمل هذه البلدان ستثبت أنها أكثر مرونة؟ وقد توجد تفاوتات كبيرة في هذا الصدد بين ظروف أسواق العمل فيما بين البلدان. وحتى فيما بين البلدان المتقدمة النمو، هناك اختلافات كبيرة بين نظم الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي التي تؤثر على العمالة. وليس من المدهش، أن الاختلافات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية هي أكبر بصورة ملموسة. ويمكن لسياسات وأنظمة أسواق العمل المحلية أن تؤثر بطريقة إيجابية أو سلبية على جاذبية أو "ميزة" موقع معين.

٦٢ - وينبغي النظر إلى الاستقلال الذاتي الآخذ في النقصان للسياسات الاجتماعية والعمالية الوطنية في الإطار الأعرض للاتجاه نحو العالمية. وإجمالا، أصبحت المؤسسات الوطنية أكثر انفتاحا لتأثير الاتجاهات الاقتصادية العالمية. وعلى سبيل المثال، القلق الذي أعرب عنه بعض الأشخاص فيما يتعلق باتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ليس فقط لأن الاتفاق يمكن أن يؤدي إلى فقدان وظائف في الولايات المتحدة، ولكن أيضا لأن إدخال قوة عمل ذات أجور منخفضة وغير منظمة وتملك مؤهلات آخذة في الزيادة في إطار سوق أمريكا الشمالية يمكن أن يؤدي إلى زيادة الضغط النزولي على ظروف العمل ومستويات المعيشة في الولايات المتحدة[٤٦]. ويثور قلق مماثل في أوروبا الغربية فيما يتعلق بوسط وشرق أوروبا[٤٧]. وقام أيضا بعض المراقبين بالربط بين انخفاض فعالية الاضرابات أو المنازعات الصناعية في الولايات المتحدة بالتدويل الأكبر للاقتصاد[٤٨].

٦٣ - وفي ضوء التفاوتات القائمة بين أحوال أسواق العمل وكذلك السياسات والأنظمة المحلية ذات الصلة بالعمل، فإن السؤال هو ما إذا كان الإنتاج الدولي المتكامل مع زيادة نطاق اختيار الموقع فيه قد يؤدي إلى زيادة التكيف النزولي للمعايير الاجتماعية والخاصة بالعمل نظرا لأن بيئات السياسة المحلية تتنافس من أجل الحصول على نصيب من الإنتاج الدولي. والمسألة المتعلقة بالسياسة العامة والتي أثارتها هذه العملية هي ما إذا كان تنظيم السياسة الاجتماعية على الصعيد الدولي يمكن، بل ينبغي، أن يؤدي إلى

إقلال منافسة هذه السياسة الاجتماعية وما يصاحبها من تكاليف اجتماعية إلى الحد الأدنى (انظر أيضا الإطار ٢).

الاستنتاجات

٦٤ - أدت الزيادة العمومية الأخيرة بالبطالة في إطار اتجاه النشاط الاقتصادي العالمي المتزايد نحو العالمية إلى تركيز بعض اهتمام واضعي السياسات على دور الشركات عبر الوطنية في خلق ونقل وتوزيع فرص العمل. وبالرغم من أن العوامل الأساسية التي تبرز مشاكل البطالة الراهنة تتصل بالاختلالات الاقتصادية الكلية والهيكلية في البلدان المتقدمة النمو وبقيود الموارد والتكنولوجيا في البلدان النامية، فإن الشركات عبر الوطنية باعتبارها قوة رئيسية في إضفاء الصبغة عبر الوطنية على اقتصادات العالم، تؤثر بطرق عديدة على كمية ونوعية الوظائف المتوفرة في جميع أنحاء العالم وعلى توزيعها في كل موقع.

٦٥ - وإجمالا، يُقدَّر أن الشركات عبر الوطنية تستخدم بصورة مباشرة نحو ٧٣ مليون عامل في جميع أنحاء العالم وتقوم بصورة غير مباشرة بخلق عدد مساوٍ على الأقل من فرص العمل. ويتركز نصيب الأسد من فرص العمل هذه في البلدان المتقدمة النمو. ويعمل نحو ١٢ مليون عامل من العدد الإجمالي الذي تستخدمه الشركات عبر الوطنية بصورة مباشرة في الشركات التابعة الأجنبية في البلدان النامية. وبالرغم من أن هذه المساهمة الإجمالية للشركات عبر الوطنية في خلق فرص العمل تشمل حصة لا تُذكر من القوة العالمية الإجمالية للعالم النامي، فإن الموظفين في الشركات التابعة الأجنبية يشكلون نسبة كبيرة من العمالة الصناعية في بلدان نامية عديدة، ويشكلون على وجه الخصوص حصة كبيرة من العمالة في الصناعات الحديثة.

٦٦ - وشهدت الأنشطة الدولية للشركات عبر الوطنية نموا ملحوظا خلال عقد الثمانينات الأخير، والذي انعكس بصورة مباشرة في مضاعفة قيمة الأوراق المالية العالمية للاستثمار المباشر الأجنبي خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠. وقد صاحب التوسع في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى الخارج زيادة في عدد الأشخاص المستخدمين في الشركات التابعة الأجنبية للشركات عبر الوطنية من البلدان الصناعية الكبرى. ومع ذلك فإن الصورة الكمية الاجمالية فيما يتعلق بمجموع العمالة بالشركات عبر الوطنية لم تتغير بصورة ملموسة خلال الفترة بسبب عدد من العوامل، بما في ذلك النمو البطيء للعمالة في الشركات عبر الوطنية في بلدان موطنها، وإعادة تنظيم الملكية أكثر من كونها استثمارات جديدة في الخارج وتحول الاستثمار المباشر الأجنبي نحو الخدمات ومؤخرا، ومع زيادة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي على البلدان النامية، فإنه من المحتمل أن يزيد بدرجة أكبر خلق فرص العمل من قبل الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية المضيفة.

الإطار ٢ - مسألة الإغراق الاجتماعي

كان موضوع "الإغراق الاجتماعي" مسألة مصاحبة لمناقشات توسيع التجارة الدولية والاستثمار المباشر الأجنبي، ويشير إلى المخاوف من امكانية أن يؤدي التكامل الاقتصادي الدولي الأكبر إلى تآكل المعايير الاقتصادية الشاملة ولا سيما في مجال العمل. وفي إشارته الواضحة إلى مفهوم "الإغراق" في التجارة الدولية (حيث يمكن بيع السلع في الأسواق العالمية بأسعار أدنى من السعر العادل للسوق)، فإن "الاغراق الاجتماعي" سيبدو أنه يفيد ضمنا استخداما مماثلا "غير عادل" للعمالة في المنافسة. وهناك مثل واضح هو الحالة التي تُباع فيها السلعة المنتجة نتيجة لانتهاك معايير العمل الدولية في الأسواق العالمية، مثل استخدام العمل القسري أو عمل الأطفال في إنتاج الملابس التي يتم بعد ذلك "إغراق" الأسواق بها على نطاق دولي.

ونظرا لأن الشركات عبر الوطنية، التي تتبع استراتيجيات انتاجية دولية متكاملة، تمتلك إمكانية أكبر لوضع أنشطتها بصورة أيسر في مجالات ذات توليفة صحيحة من الفرص في الأسواق، والتكاليف ونوعية العمل، فإنها تتهم في بعض الأحيان بالاغراق الاجتماعي. وفي نفس الوقت، فإن الشركة باعتبارها ساحة للتعلم المستمر - حيث تكون الأصول التي جرى تكوينها مثل موهبة تكوين موارد بشرية خاصة هي ذات أهمية مماثلة للأصول المادية - تبدو أكثر استعدادا لوصف المنتج المتكامل، وبعبارة أخرى، فإن الشركات عبر الوطنية التي تتبع هذه الاستراتيجيات (ولا سيما الشركات الظاهرة بشدة) ستهتم أساسا بالعمالة المؤهلة، والتي تحصل على أجور طيبة وتعمل في ظل ظروف مرضية. وقد يكون الاغراق الاجتماعي في أي معنى ضيق للمفهوم نتيجة غير محتملة للإنتاج الدوري المتكامل. ومن ناحية أخرى، قد يكون للشركات الأقل ظهورا والمشتركة في استراتيجيات تكامل بسيطة، ولا سيما اخراج الموارد، مصالح مختلفة ولذلك قد تتبع ممارسات مختلفة في مجال العمالة. وعلى أي حال، فإن تحديد ما إذا كان الإغراق الاجتماعي يحدث أم لا سيحتاج إلى وضع مصدر مرجعي لتحديد متى يُستخدم العمل بطريقة تؤدي إلى توليد مزية تنافسية غير عادلة مما يشكل انتهاكا لحقوق العمال الأساسية المعترف بها دوليا وكذلك القواعد القانونية الراسخة. ويوجد بالفعل نموذج للحماية الدولية للحقوق الأساسية للعمال في مجموعة معايير العمل الدولية التي أصدرها ممثلو أصحاب الأعمال والعمال والحكومات في العالم خلال الـ ٧٥ عاما منذ إنشاء منظمة العمل الدولية . وتتمثل المشكلة في أنه في حين أن معايير العمل قد وُضعت على الصعيد الدولي فإنها تعتمد على إرادة الدول فرادى في اعتمادها والتمسك بها.

وكان هناك اهتمام متزايد بمسألة التنظيم الاجتماعي الدولي في السنوات الأخيرة. وفي الواقع، يجري على نطاق محدود متابعة مجموعة من المبادرات، وهناك أخرى قيد النظر الفعلي. وهي تتراوح بين وضع "شرط اجتماعي" ملزم في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ("غات")، والمدونات الطوعية لقواعد السلوك على الصعيد الدولي وصعيد الصناعة والشركات فرادى، بغية تنشيط تقديم المساعدة والحوافز للدول التي تسعى إلى رفع مستوى معاييرها الاجتماعية. وستؤدي المنافسة الدولية الكثيفة من خلال الانتاج الدولي للشركات عبر الوطنية، وكذلك التجارة، إلى تحريك دخول العمال وشروط العمل في الاقتصادات المختلفة لكي تصبح أقرب إلى بعضها البعض بعض الشيء عما كانت عليه من قبل. ويظل التحدي متمثلا في بناء "قواعد للعبة" الاجتماعية والتي ستتيح استمرار النمو والتنمية الاقتصاديين بينما يتم زيادة التقدم الاجتماعي إلى أقصى حد.

٦٧ - وتشير الأدلة المتوفرة الى أنه، على الصعيدين الكلي والصناعي، تتمتع القوة العاملة التي تستخدمها الشركات عبر الوطنية مباشرة بصفة عامة بأجور وشروط للعمل وخدمات للرعاية أعلى بالنسبة للأحوال السائدة في الشركات المحلية. وتميل الشركات عبر الوطنية الى أن تتركز بالصناعات التي تتطلب مهارات عالية وتسويقا ورأسمال كثيفين وهي، في إطار الصناعات، تستخدم نسبيا تقنيات ذات كثافة رأسمالية. وتشكل هذه السمات الهيكلية - علاوة على زيادة أهمية المهارات ونوعية العمل في توليد ميزة تنافسية - شروطا وفرصا مواتية بالنسبة للعمال في الشركات عبر الوطنية. ويُحبذ أيضا الحجم الكبير لمعظم الشركات عبر الوطنية بالنسبة للمؤسسات المحلية الخاصة بصفة عامة التنظيم النقابي وكذلك الامتثال الأكثر دقة بالتشريعات والممارسات الوطنية التي ترمي إلى حماية حقوق العمال. ولذلك فإن للشركات عبر الوطنية بصفة عامة إمكانية كبيرة ومتزايدة لممارسة تأثير كيفي إيجابي على أسواق العمل وشروط العمل في موطنها وفي البلدان المضيفة.

٦٨ - إن الوقائع والاتجاهات الأساسية التي لُخصت في هذا التقرير تعكس بصورة أساسية الأنماط المألوفة المترافقة مع استراتيجيات الانفراد والتكامل البسيط الذي يسود تقليديا سلوك الشركات عبر الوطنية والذي ما يزال يُسمَ جزءا كبيرا من عملياتها وإن لتحول الشركات الى استراتيجيات أكثر تعقيدا في السنوات الأخيرة ونشوء نظام الانتاج الدولي المتكامل آثارا محتملة هامة فيما يتعلق بكمية، ونوعية، وموقع الوظائف التي تولدها الشركات عبر الوطنية. وإن الآثار التي يستتبعها هذا الاتجاه بالنسبة للعمالة لم يجر تقديرها بعد حق قدرها على نحو كامل عند وضع السياسات، سواء أكان ذلك يتعلق بفوائدها المحتملة العديدة أو بتكاليفها المحتملة.

٦٩ - وعموما، يسهم الانتاج الدولي المتكامل عامة، في إيجاد العمالة عامة، ليس عن طريق الزيادة المباشرة في فرص العمالة على المدى القريب بقدر ما هو عن طريق الكفاءة التخصيصية وتعزيز التنافس، إذ يلعب دورا شبيها بالدور الذي تلعبه التجارة الدولية في تعزيز النمو وبالتالي العمالة عن طريق المساعدة على تغيير هياكل التخصص الوطني. وكما جرى تأكيده بصورة خاصة في تفسيرات التنظيم الصناعي

للاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الشركات عبر الوطنية تتمتع عموما بميزات تنافسية محددة مبنية على القدرات التكنولوجية والتنظيمية المتفوقة التي تمتلكها. ويمكن لهذه في نهاية المطاف أن تتسرب الى المنتجين المحليين في البلدان المضيفة بواسطة مختلف المسارب والروابط، وأن تساعد في إنعاش وتعزيز احتمالات النمو من خلال زيادة التنافس والكفاءة والمكاسب التكنولوجية. ويتوقف الأثر النهائي على العمالة لعملية التغير الصناعي التي تخلفها الشركات عبر الوطنية، في جملة أمور، على قدرة الشركات المحلية على التكيف والإفادة من تواجد الشركات التابعة الأجنبية. وفي البلدان النامية، حيث يمكن أن تكون هذه القدرات ضعيفة، يمكن أيضا أن يكون للشركات عبر الوطنية دور حافز وتعليمي كبير في توليد عمليات التثقيف وتعزيز التنمية الاقتصادية. ومن هذا المنظور، فإنه لا ينبغي اعتبار ما يتركه الانتاج الدولي للشركات عبر الوطنية من آثار طويلة الأمد على العمالة شيئا محصلته صفر.

٧٠ - إن الإبقاء على عمليات الشركات عبر الوطنية أو اجتذابها بغية الحفاظ على الوظائف المتوافرة أو زيادتها هو هدف متكرر للحكومات، سواء أكانت وطنية أو محلية، في البلدان المتقدمة النمو وكذلك في البلدان النامية. ولكن، ينبغي عند وضع السياسات في هذا الصدد ادراك العوامل المعقدة التي تحدد العمالة، وتخطي التدابير البسيطة لاجتذاب المزيد من التدفقات الداخلة للاستثمارات بحد ذاتها أو، في حالة بلدان الموطن الأم، تقييد الاستثمارات الخارجة. وفي المجال الحالي للتنافس العالمي المتنامي والانتاج الدولي المتكامل، تتمثل المسألة الرئيسية للسياسة في كيفية اجتذاب أو الإبقاء على الأنشطة التي تضيف للقيمة بطريقة تزيد الى أقصى حد من المساهمة الطويلة الأمد التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية في قدرات الانتاج الوطنية ومستويات العمالة المحلية.

٧١ - وبالنسبة للبلدان التي هي موطن الشركات عبر الوطنية، يعني الانتاج الدولي المتكامل أن الجهود الرامية الى حفظ مستويات العمالة الحالية والإبقاء على الوظائف الجيدة في الداخل عن طريق تقييد الاستثمارات الخارجة لن تولد سوى فوائد مؤقتة، يتعين موازنتها مع إمكانية حصول خسائر كبيرة في العمالة على المدى الطويل إذا ما أصبحت الشركات الوطنية في أثناء ذلك، أقل على الصعيد الدولي من حيث القدرة التنافسية. وبعبارة أخرى، قد يكون من الأفضل للبلدان موطن الشركات عبر الوطنية أن تضمن بقاء شركاتها عن طريق تشجيعها على التركيز على الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية بدلا من حمايتها من أجل حفظ العمالة، على حساب تحولها الى كيانات كفاءتها الانتاجية أقل. وكما أشير اليه في نقاط مختلفة من هذا التقرير، إن القدرة على تنظيم الأنشطة بطريقة متكاملة تشمل مواقع جغرافية مختلفة هي عنصر مهم في ضمان كفاءة وفعالية الشركات التي يكون مقرها في بلد الموطن وبالتالي قدرتها على توليد العمالة الطويلة الأمد. على أن اختيار السياسة والمدى الذي يمكن فيه للبلد أن يؤثر على شركاته لاختيار الكفاءة والقدرة التنافسية المؤديتين الى النمو الطويل الأمد يتوقفان على مجمل الإطار السياسي. وقد تتطلب إعادة توزيع الوظائف عبر الحدود الناجمة عن الانتاج الدولي بصورة عامة وعن سياسات التكامل بصورة خاصة، تكيفا سريعا مع سوق اليد العاملة، وهو أمر مؤلم بصورة خاصة في ظروف الانتشار الواسع للبطالة حيث يكون لكل وظيفة أهميتها. ويمكن التخفيف من هذا العبء، أولا، إذا التزمت البلدان جميعها بالقواعد نفسها، أي باتباع سياسات متشابهة، ومنفتحة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، وثانيا،

بانتهاج سياسات عامة (تشمل ضمن ما تشمل، الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية) لضمان مستويات مرضية من العمالة ومستويات معيشة ملائمة.

٧٢ - ان بعض هذه الاعتبارات مألوفة للبلدان الصغيرة منذ زمن بعيد، ويمكن أن تأخذ منها البلدان الكبيرة التي ترغب في الإبقاء على عمليات الشركات عبر الوطنية أو اجتذاب درسا مفيدا. وكانت البلدان الصغيرة عموما سريعة في إدراكها للحاجة الى ترك الحرية لشركاتها الوطنية لإنشاء شبكاتها الانتاجية الدولية كوسيلة لزيادة فرص توليد الوظائف زيادة كبيرة ولا سيما الوظائف ذات النوعية العالية داخليا. وفي معرض التنافس على الاستثمار الأجنبي المباشر دون أن تتوافر ميزة وجود سوق محلي كبير، فإنها قد ركزت في بعض الحالات على اجتذاب الاستثمارات، المحلية والأجنبية على السواء، في مناطق مختارة تتوافر لها فيها إمكانية إيجاد تخصص صناعي. ويتمثل التحدي الذي تواجهه البلدان الكبيرة، ولاسيما البلدان المتقدمة النمو التي توجد بها أسواق محلية كبيرة لليد العاملة، في إيجاد نطاق عرض من المجالات التي تستطيع فيها يدها العاملة أن تنافس ضمن شبكات الانتاج الدولي المتكامل للشركات، وكذلك من خلال التجارة.

٧٣ - ان توسيع نطاق أنشطة القيمة المضافة التي يمكن أن توطن في الخارج والاعتماد المتزايد على الاستراتيجيات المتكاملة بشأن إيجاد الأصول الرأسمالية من مثل قوة العمل الجيدة التثقيف والتدريب، ينطوي أيضا على أن الانتقال الى مكان آخر يهيء مزيدا من الفرص بشكل عام، وفرصا لوظائف جيدة بصورة خاصة، بالنسبة للبلدان المضيفة المهيأة بشكل جيد للانتاج الدولي. وفي هذا الصدد يغلب أن يكون تعزيز نوعية اليد العاملة السبيل الرئيسي الذي تقوم الدول المضيفة النامية والمتقدمة النمو بمداخلات في مجال السياسة موجهة نحو اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ذي الآثار المحتملة العالية على العمالة. والواقع أن الأصول الرأسمالية التي يجري تكوينها، تدخل الى حد ما على الأقل، داخل نطاق سيطرة السياسة المحلية أو الوطنية. على أنه لابد من التذكير بأن هذا العامل قد يكون ضروريا ولكنه غير كاف، على اعتبار أنه يبدو أن فائض الموارد البشرية العالية النوعية بسبيل أن يصبح أكثر شيوعا بين المواقع. وفضلا عن ذلك، باستثناء بعض الحاجات المحددة تماما فالأغلب أن يجتذب الشركات عبر الوطنية مزيج من اليد العاملة المثقفة مع هياكل أساسية اجتماعية ومادية قادرة على توليد معدلات عالية من الانتاجية وتنظيم كفؤ للإنتاج.

٧٤ - وليس من الضروري أن يحصل الاشتراك في الانتاج الدولي المتكامل من خلال اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر فقط، نظرا لازدياد أهمية طائفة مختلفة الأشكال لرؤوس الأموال غير السهمية وقنوات المشاركة بين المنشآت. ويمكن استنان سياسات محددة بهدف تشجيع أقصى ما يمكن من فوائد العمالة المتأتية ليس فقط من الشركات عبر الوطنية المنشأة محليا بل أيضا من الشركات الكائنة خارج الحدود الوطنية، ولكنها ترتبط بالمشاريع المحلية من خلال ترتيبات الشركات غير المساهمة. ويمكن أن يكون للسياسات، التي تركز على رفع مستوى القدرات المحلية لتوفير مدخلات كفؤة ومتخصصة للأنشطة عبر الوطنية، تأثير بالغ على العمالة وقد تساعد على زيادة رسوخ الشركات عبر الوطنية محليا.

٧٥ - وأخيرا، في الوقت الذي تكافح فيه السلطات الوطنية والمحلية في البلدان المتقدمة النمو والنامية لتقديم نفسها في صورة جذابة كجهات مرشحة لتكون مقرا لما تنتجه الشركات عبر الوطنية، يتزايد القلق من أن يؤدي هذا التنافس الى بعض الهبوط في الاستقلالية الذاتية للسياسات الوطنية الاجتماعية وسياسات أسواق اليد العاملة ومن شأنه أن يضع ضغطا يهبط بالمستوى الاجتماعي ومستوى اليد العاملة في بلدان الموطن للشركات عبر الوطنية أو البلدان المضيفة لها. ولربما احتاج واضعو السياسات الوطنية والدولية الى دراسة السبل والوسائل لتقليل هذا التنافس في السياسات الاجتماعية لاجتذاب الاستثمارات، مع اتخاذ الخطوات الإيجابية لتعزيز جاذبيتها، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، عن طريق تنمية مواردها البشرية.

الحواشي

(١) European Commission, "Growth, competitiveness and employment" مذكرة موجهة إلى مجلس الوزراء (الاقتصاد/المالية) بشأن العناصر الاقتصادية للورقة البيضاء White Paper (بروكسل، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣)، مستنسخ.

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي Human Development Report 1992 (New York and Oxford, Oxford University Press, 1992)، ص ٣٥.

(٣) برنامج الأونكتاد المعني بالشركات عبر الوطنية، "تقرير الاستثمارات العالمية ١٩٩٣: الشركات عبر الوطنية والانتاج الدولي المتكامل" (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.II.A.14)، ص ١٥٧.

(٤) انظر Aurelio Parisotto, "Direct employment in multinational enterprises in industrialized and Developing countries in the 1980s: main characteristics and recent trends", in Paul Bailey, Aurelio Parisotto and G. Renshaw, eds., Multinationals and Employment: The Global Economy of the 1990s (Geneva, ILO, 1993).

(٥) للاطلاع على مناقشة أكمل لهذه الاستراتيجيات، انظر برنامج الأونكتاد المعني بالشركات عبر الوطنية World Investment Report 1993، المصدر نفسه، الفصلان الخامس والسادس.

(٦) مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية Foreign Direct Investment and Transnational Corporations in Services، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.89.II.A.1)، ص ١١٤، (من النص الانكليزي).

(٧) انظر D. Campbell and R. McElrath, "The employment effects of multinational enterprises in the United States and of American multinationals abroad" (Geneva, ILO, 1990).

(٨) استنادا إلى عينة كبيرة من الشركات عبر الوطنية الصناعية الرائدة. انظر Parisotto، المصدر نفسه، ص ٤٦ (من النص الانكليزي). ومن المهم التأكيد على أنه، باستثناء الولايات المتحدة، فإن البيانات غير المكتملة تمنع إجراء تقييم دقيق لمجمل الاستخدامات المباشرة للشركات عبر الوطنية. وإن التقديرات العالمية مبنية بشكل أساسي على عينات من الشركات عبر الوطنية الرائدة. وعلى الرغم من أن هذه الأخيرة تشكّل جزءا من مجموع الشركات عبر الوطنية، وهي الأكبر فيما يتعلق بالعمالة. ولذلك فإن حركة مجاميع الاستخدام في أكبر الشركات عبر الوطنية في العالم تعتبر لهذا السبب عظيمة الأهمية.

الحواشي (تابع)

(٩) تبلغ حيازة الشركات عبر الحدود حوالي ٥٧ في المائة من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الخارجة للبلدان المتقدمة النمو خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠، انظر برنامج الأونكتاد المعني بالشركات عبر الوطنية (E/C.10/1994/2) "Trends in foreign direct investment".

(١٠) Parisotto، المصدر نفسه، ص ٣٣ (من النص الانكليزي).

(١١) على الرغم من أن اليابان تحتل المرتبة الثانية مباشرة بعد الولايات المتحدة فيما يتعلق بأسهم الاستثمار المباشر الأجنبي الخارجة، فإن إجمالي عمالة الشركات عبر الوطنية اليابانية أكثر انخفاضا منه في الشركات عبر الوطنية الألمانية والبريطانية. وعمالة الشركات التابعة أقل منها في الشركات التابعة للشركات عبر الوطنية الألمانية. وهذا قد يعكس، إلى حد ما، تنظيم الانتاج في الشركات عبر الوطنية اليابانية الكبيرة - المتسمة بطابع الاعتماد على مقاولين فرعيين خارجيين - وعلى كون الاستثمار المباشر الأجنبي الياباني الخارج لم يرتفع على نحو باهر إلا بعد عام ١٩٨٦. وفضلا عن ذلك، فإن الخدمات، التي يتوقف فيها انتاج الشركات التابعة على كثافة رأس المال نسبيا، تشكل نصيبا أكبر بكثير من الاستثمار المباشر الأجنبي الخارج لليابان منه لأي بلد آخر من بلدان الموطن المتقدمة النمو.

(١٢) استنادا إلى بيانات تم الاستحصال عليها من Industriens Utredings Institute (The Industrial Institute for Economic and Social Research), Stockholm, and Raymond J. Mataloni, Jr., "U.S. multinational companies: operations in 1991", Survey of Current Business (July 1993).

(١٣) لا تشير حصة الجماعة الأوروبية إلا إلى الاستثمار المباشر الأجنبي الداخل من غير بلدان المجموعة الأوروبية. انظر Parisotto، المصدر نفسه، ص ٥٤.

(١٤) ولكن، في الولايات المتحدة (التي أصبحت في الثمانينات أكثر المتلقين لتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي) فإن أكبر الزيادات من الحصة التي أصابت الشركات التابعة سُجلت في مجال الخدمات (التجارة، والتأمين، والخدمات الأخرى).

(١٥) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي "The impact of foreign investment on domestic economies of OECD countries", DSTI/EAS/IND/WP9 (93)6 (Paris, OECD, 1993).

(١٦) G. Papaconstantinou, "Globalization and employment: characteristics, trends, and Policy issues". ورقة قدمت في مؤتمر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلق بالتكنولوجيا، وسياسات التجديد والعمالة، هلسنكي، ٧ - ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

الحواشي (تابع)

(١٧) Parisotto، المصدر نفسه، ص ٦١ (من النص الانكليزي).

(١٨) الصين، الاحصاءات الاقتصادية الخارجية للصين للفترة ١٩٧٩-١٩٩٢، ولعام ١٩٩٢، بيان وزير التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي في المؤتمر الدولي المعني بالشركات عبر الوطنية والصين، بيجينغ، أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

(١٩) Starnberg Institute, "Employment and working conditions in export-processing zones", (ILO, Geneva, 1991). مستنسخ. ولا بد من الإشارة إلى أن العديد من المناطق لم تحقق أبدا ما كان يتوقعه منشؤوها منها فيما يتعلق باجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي وخلق العمالة. وهناك عدد من العوامل التي تشرح أسباب هذا الفشل، بما في ذلك التخطيط السيئ؛ والموقع غير الملائم؛ والاهتمام غير الكافي بالهياكل الأساسية القاعدية كالطرقات، والمطارات، والاتصالات وإمدادات الكهرباء؛ والافتقار إلى الترويج الفعال، وسوء الإدارة. انظر مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية The Challenge of Free Economic Zones in Central and Eastern Europe (United Nations publication, Sales No. E.90.II.A.27)، الفصل الأول.

(٢٠) انظر Jeffrey Henderson, "Changing international divisions of labour in the electronics industry" ورقة قدمت في الاجتماع المتعلق بـ "التقسيمات الدولية الجديدة للعمل. عالمية العمل وموقعه"، وهو اجتماع نظمه برنامج التنظيم الصناعي الجديد، المعهد الدولي لدراسات العمل، منظمة العمل الدولية، جنيف، ١٦ - ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

(٢١) انظر برنامج الأونكتاد المعني بالشركات عبر الوطنية، Small- and Medium-sized Transnational Corporations: Role, Impact and Policy Implications (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E/93.II.A.15)، الصفحتان ١١٥-١١٦ (من النص الانكليزي).

(٢٢) للاطلاع على استعراض كامل للتكاليف المتعلقة بالمسألة، انظر N. Jécquier, "Measuring the indirect employment effects of multinational enterprises: some suggestions for a research framework" (جنيف، منظمة العمل الدولية، ١٩٨٩).

(٢٣) انظر C. Miranda, "The employment effects of multinational enterprises in the Philippines" (جنيف، منظمة العمل الدولية، قيد الصدور)، و S. Watanabe, "Growth and structural change of Japanese overseas direct investment: implications for labour and management in host economies", in Bailey, et al.، المصدر نفسه.

الحواشي (تابع)

(٢٤) Henderson، المصدر نفسه، ص ٤٠ (من النص الانكليزي).

(٢٥) مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية Foreign Direct Investment and Industrial Restructuring in Mexico (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.92.II.A.9)، ص ٨٦ (من النص الانكليزي).

(٢٦) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، The Impact of Foreign Direct Investment on Domestic Economies of OECD Countries (باريس، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١٩٩٣)، ص ٤٤ (من النص الانكليزي).

(٢٧) H. Hill, "Multinational and employment in Indonesia" (Geneva, ILO, 1991); Y.S. Yong, "Employment effects of multinational enterprises in Malaysia" (Geneva, ILO, 1988), Aparicio-Veldez Vásquez and J. Benedo, "Efectos de los empressas multinacionales sobre el empleo en el Perú" (Geneva, ILO, 1989); and Atchakov Sibunruang and Peter Brimble, "The employment effects of manufacturing enterprises in Thailand" (Geneva, ILO, 1989).

(٢٨) في كندا عام ١٩٨٥، مثلا، كان نصيب المشاريع ذات الملكية الأجنبية من الوظائف غير المنتجة، في كل فرع من فروع الصناعة، أعلى بالمقارنة مع المشاريع الكندية. انظر M. Bradley Dow and Pradeep Kumar, "Multinational enterprises and employment: The Canadian experience" (جنيف، منظمة العمل الدولية، ١٩٩٠).

(٢٩) في عام ١٩٩٠، مثلا، تراوح متوسط المشاريع الصناعية ذات الملكية الأجنبية بين ٤ و ١٧ مرة أكثر من متوسط المشاريع الوطنية في ألمانيا، اليابان، ايرلندا، السويد، والمملكة المتحدة. انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي The Impact of Foreign Direct Investment، ص ٤٨ (من النص الانكليزي).

(٣٠) للاطلاع على استعراض للبيانات ومناقشة الأسباب الكامنة وآثار نقل التكنولوجيا من جانب الشركات عبر الوطنية إلى البلدان النامية المضيفة، انظر مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية، ١٩٨٩، of Foreign Direct Investment.

الحواشي (تابع)

(٣١) انظر منظمة العمل الدولية، "تعزيز إعلان المبادئ الثلاثية المعنية بالمشاريع المتعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية"، تقرير اللجنة المعنية بالمشاريع المتعددة الجنسيات، GB.254/MNE/1/4، منظمة العمل الدولية، جنيف، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، الصفحتان ٣٧ و ٤١ (من النص الانكليزي). وأجرت منظمة العمل الدولية، على أساس فترة ثلاث سنوات، دراسات استقصائية عما تم في فرادى البلدان من تنفيذ لإعلان المبادئ الثلاثية المعنية بالمشاريع المتعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية. وتوفر ردود الحكومات، ومنظمات أرباب العمل والعمال على الدراسات الاستقصائية معلومات عامة بشأن مسائل كالعمالة، وظروف العمل، سياسات العمل وممارساته، معايير الأمان والصحة، التدريب والعلاقات الصناعية في الشركات عبر الوطنية.

(٣٢) المرجع السابق، ص ٢٨ (من النص الانكليزي).

(٣٣) يمكن للامتيازات أن تتضمن، في مناطق معالجة الصادرات، الإعفاء من أحكام التشريع الوطني المتعلقة بالاضرابات، وإغلاق المصانع، واجراءات التوفيق، وساعات العمل وعطل الأعياد. انظر إدارة التجارة للولايات المتحدة Workers' Rights in Export-processing Zones (Washington, D.C., Department of Labour, 1989-1990).

(٣٤) Watanabe، المصدر نفسه، ص ١٤٩ (من النص الانكليزي).

(٣٥) انظر Fermando Reyes, Castro y Atahualpa Dominguez, "Zonas francas industriales en la Republica Dominica: su impacts económico y social" (Geneva, ILO, 1993); Catherine Hein, "Multinational enterprises and employment in the Mauritian export processing zone" (Geneva, ILO, 1988); Wonsun Ho, "Export processing zones in the Republic of Korea: economic impact and social issues" (Geneva, ILO, 1993); M. Sivalingam and "Export processing zones in Malaysia: economic impact and social issues" (Geneva, ILO, forthcoming).

(٣٦) W. Sengenberger and D. Campbell, Beyond Lean Production: Labour Aspects of a New Production Concept (جنيف، المعهد الدولي لدراسات العمل، ١٩٩٣).

(٣٧) J. Sydow, "Enterprise networks and codetermination: the case of the Federal Republic of Germany", in W. Sengenberger and D. Campbell, eds., Is the Single Firm Vanishing? Inter-Enterprise Networks and Labour Institutions (جنيف، المعهد الدولي لدراسات العمل، ١٩٩٢).

الحواشي (تابع)

(٣٨) G. Papaconstantinou, "Globalization and employment: characteristics, trends, and policy issues". ورقة قدمت في مؤتمر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعني بالتكنولوجيا وسياسات الابتكار والعمالة، هلسنكي، ٧ - ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، و S. Frenkel, "Patterns of workplace relations in the global corporation: towards convergence?" (University of New South Wales, 1991). نسخة.

(٣٩) انظر J. Harnill, "Employment effects of the changing strategies of multinational enterprises", in Bailey, et al.: وبرنامج الأونكتاد المعني بالشركات عبر الوطنية، ١٩٩٣، المصدر نفسه.

(٤٠) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، The Impact of Foriegn Direct Investment.

(٤١) J. Cantwell, "The relationship between international trade and International production" (Reading, University of Reading, Department of Economics, 1992).

(٤٢) R. Reich, "Who is us?", in Harvard Business Review, 69 (March-April 1991); and J. Arthuis, "Les délocalisations des activités industrielles et de services hors de France", in Problèmes Economiques, No. 2,338, 25 August 1993.

(٤٣) W. Johnston, "Global work force 2000: the new world labor market", in Harvard Business Review, 69 (March-April 1991), p. 122.

(٤٤) برنامج الأونكتاد المعني بالشركات عبر الوطنية، ١٩٩٣، المصدر نفسه.

(٤٥) Sengenberger and Campbell, 1992، المصدر نفسه.

(٤٦) E. Appelbaum, "Policy levers in a global economy" (جنيف، المعهد الدولي لدراسات العمل، ١٩٩٣)، مستنسخ.

(٤٧) انظر، على سبيل المثال "East Europe threatens even deeper erosion of the West's job base," Wall Street Journal Europe, 9 December 1993, p. 1.

(٤٨) A. Weber, remarks made in an interview with Frank Swoboda, "Strikes fail workers in U.S.: world economy erodes ability to walk out", International Herald Tribune, 16 July 1992, p. 3.

- - - - -